مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

الأعالي

العدد (١٠) سبتمبر ٢٠١٨م

تخريج ٦٥ مشاركًا في برنامج تمهين أساتذة الجامعات.

في مقابلة خاصة مع رئيس الجامعه الأهلية:

اهمية كبيرة لمشروع الأعتماد الأكاديمي المؤسسي.

مشروع الشراكة بين الجامعة البريطانية في البحرين وجامعة سالفورد مانشستر البريطانية.

وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي يشارك في المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي

كلمة التحرير ٣

كلمة سعادة الوزير ٥

الحدث ٦

من أوراق الأمانة العامة ١٦

المقابلة ٢١

أبعاد فكرية ٢٤

تدريب وتمهين ٢٩

أخبار التعليم العالي ٣٢

تجارب ٤٠

تواصل ٤٣

كلمة أخيرة ٤٦

مـــجـــلـــة الأعـــالـــــي

العدد (١٠)

سبتمبر ٢٠١٨

رئيس التحرير

الدكتور عبد الغني علي الشويخ

الأمين العام لمجلس التعليم العالي

هيئة التحرير

د. فرزانة عبدالله المراغي

د. زهير نافع العاني

د. منار إبراهيم زيد

أ. محمد عبدالحسين الجلواح

التدقيق اللغوي

أ. محمد عبدالحسين الجلواح

المتابعه والتنسيق

أ. كريمة عبدالرحمن فخرو

أ. مسفر محمد المهندي

أ. شمسينا محمد ابراهيم

نحو مزيد من التطوير في التعليم العالي

يلعب التعليم العالي دوراً أساسياً ومحورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين، ومن هذا المنطلق، حرص مجلس التعليم العالي، باعتباره المسئول عن شئون هذا القطاع الحيوي ورسم سياساته العامة، على تحقيق أهدافه التي نص عليها القانون وأكدت عليها الاستراتيجيتان الوطنيتان للتعليم العالي والبحث العلمي اللتان دشنها المجلس في أكتوبر ٢٠١٤م لتعزيز القطاع والارتقاء بأدائه، وذلك على صعيد تمكين الطلبة من المهارات الحياتية، وإتاحة خيارات التعليم، ودعم الاستثمار فيه، إضافة الى دعم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وغيرها من القضايا المهمة الداعمة للقطاع.

كما سعت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي جاهدة إلى تنفيذ هاتين الاستراتيجيتين، ليصبح عمل مؤسسات التعليم العالي جامعاً بين الجانب الأكاديمي والجانب البحثي من جهة، والجودة الشاملة من جهة أخرى، ليكون قادراً على تخريج طلبة مؤهلين أكاديمياً ومهنياً وشخصياً وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم بما يصب في خدمة التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل في مملكة البحرين.

ولأجل ذلك، دأب مجلس التعليم العالي على إصدار مجموعة من القرارات الهامة التي تصب في تنفيذ الاستراتيجيتين بما يسهم في تحسين أداء المؤسسات التعليمية، انسجاماً مع تطلعات مملكة البحرين ٢٠٣٠، والتي كانت من أهم نتائجها إقرار لائحة البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي، استناداً إلى أحكام المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي، والموافقة على تخصيص نسبة لا تقل عن ٣٪ من مجمل الإيرادات السنوية للمؤسسة للبحث العلمي، ولا تقل عن ٢٪ للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس. إضافة إلى الموافقة على ترخيص عدد من مؤسسات تعليم عالٍ لتقديم برامج أكاديمية مميزة، والموافقة على استضافة مؤسسات تعليمية تقدم برامج أكاديمية عالية الجودة من جامعات عالمية مرموقة لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وتحقيق متطلبات سوق العمل البحريني، مما أسهم في تطوير مهارات هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي وسعيها الجاد للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي،و مزيد من الاهتمام بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي .

كما وحقق مجلس التعليم العالي إنجازات أخرى كان من بينها إعداد وتحديث اللوائح المنظمة لقانون التعليم العالي شاملةً الجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية والهندسية لمؤسسات التعليم العالي، لتتماشى مع متطلبات التطوير في المرحلة الراهنة، لتصبح المعيار الأمثل في مراقبة وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

تطوير التعليم العالي

لقد أصبح للتعليم العالي والبحث العلمي في حياتنا المعاصرة أثر بارز في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصاداتها خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية الشاملة، فتقدم الأمم ورقيها ونماؤها أصبح رهنا بمدى قدرتها على تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، وبمدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي والتقاني والمعلوماتي.

ولا شك أن التعليم العالي في بلدنا هو في مقدمة مقومات هذا التقدم المنشود، ولذلك كان من الطبيعي أن تولي وزارة التربية والتعليم أهمية متزايدة لهذا الجانب لمواجهة تلك التحديات، بدءا من تطوير التشريعات ومرورا بتنظيم القطاع لضمان التوازن المنشود بين الاستثمار فيه وجودة مخرجاته، ووصولا إلى وضع الاستراتيجيات لتطوير هذا القطاع وتعزيز وتشجيع البحث العلمي، ليكون سندا للتنمية، في هذه المرحلة الهامة من حياة مجتمعنا المدعو إلى تنويع مصادر الدخل والاعتماد المتزايد على ثروة المعرفة والطاقات البشرية المؤهلة، في ظل ثورة التكنولوجيات التي حولت العالم إلى قرية اتصالية.

إننا باختصار على أعتاب مرحلة جديدة تتضاعف فيها المعرفة واليات انتقالها، وتتغير معها أنماط التنمية وطرق الإنتاج وأساليب الحياة، ولم يعد من الممكن إزاء هذا التطور أن نقف موقف المتفرج على ما يحدث أمام أعيننا كل يوم بل كل ساعة من تقدم مدهش. وذلك لان قدرنا أن نكون جزءا من هذا العالم المتقدم والمتجدد للمشاركة بإيجابية في صنع المستقبل، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود خطة شاملة وفاعلة من خلال مؤسساتنا الجامعية لتنمية مشتركة للعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي، وبالتالي مساندة البحث وتدريب الكوادر البشرية وابتكار قنوات اتصال مع الشركاء في المجتمع العلمي والتكنولوجي والصناعي، ومع القطاع الخاص وتطوير دور مؤسسات التعليم العالي وتعزيز برامجها وخدماتها. وفي هذا السياق،

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، بذل مجلس التعليم العالي وأمانته العامة خلال الفترة القليلة الماضية جهودا مضاعفة، لكي لا يبقى نظام التّعليم العالي بمعزل عن هذه التّحوّلات، فكثيرةٌ هي المهارات والمعارف التي كانت الجامعة تُؤمّنها أصبحت اليوم محلّ مراجعة، وكثيرةٌ هي الاختصاصات الجديدة والمهن الواعدة التي أصبحت تتطلّب تدخّل الجامعة لرعايتها وتعزيزها، كما أنّ انهيار الحدود الجغرافية بفعل الثورة التكنولوجية قد أدّى إلى حركيّة دوليّة نشيطة في سوق العمل، ممّا فرض على الجامعات أن تراعي إمكانيّات واحتمالات توظيف خرّيجيها خارج الحدود الوطنيّة، ممّا يفرض انصهار الشّهادات الجامعيّة الوطنيّة ضمن منظومة علميّة أوسع معترف بها دوليّا، لذلك أصبح لزامًا على نظامنا التعليمي العالي أن يتأقلم مع المعطيات الجديدة، وأن يواكب التّحوّلات العالميّة ليكون له دور على الصعيدين المحلي والدولي في بناء الكفاءات والطاقات العلمية الوطنية.

ولا شك أن الجهد التطويري الذي يقوده مجلس التعليم العالي وأمانته العامة تنفيذا للسياسات الحكومية ولمبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب يهدف إلى تحقيق الجودة التي تتجسّد من خلال برامج تعليميّة تواكب العصر وتستجيب لحاجيات سوق العمل، ويؤمّنها أساتذة تتوافّر فيهم الكفاءة العالية، ويتولّى تنفيذها إطار إداريّ ناجح قادر على الاستغلال الأمثل للكفاءات والإمكانيّات في بيئة جامعية حقيقية تساعد على البحث العلمي في النهاية، بما ينعكس إيجابيا على التنمية الشاملة لوطننا العزيز في ظل قيادته الحكيمة.

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

سمو رئيس الوزراء يصدر قراراً بإعادة تشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله قرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٨ بإعادة تشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي.

ونصت المادة الأولى من القرار، أنه يعاد تشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي، برئاسة الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية بوزارة التربية والتعليم، وعضوية كل من:

١. رئيس مجلس تنظيم مزاولة المهن الهندسية
٢. مدير إدارة البحث العلمي بوزارة التربية والتعليم
٣. مدير إدارة التقييم والمتابعة بوزارة التربية والتعليم
٤. مدير إدارة الاعتمادية والتراخيص بوزارة التربية والتعليم
٥. المستشار القانوني بمكتب وزير التربية والتعليم
٦. ممثل عن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية
٧. ممثل عن جامعة البحرين
٨. ممثل عن كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
٩. ممثل عن جامعة الخليج العربي
١٠. ممثل عن هيئة جودة التعليم والتدريب

وجاء في المادة الثانية من القرار، تكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات قابلة للتجديد، وتتولى اللجنة مباشرة المهام المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي.

وجاء في المادة الثالثة من القرار، تتحمل مؤسسة التعليم العالي طالبة الاعتماد الأكاديمي المصاريف الفعلية للاعتماد الأكاديمي، وتودع هذه المبالغ في حساب خاص باسم الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ويكون التصرف في هذه المبالغ وفقًا لقواعد الصرف التي تضعها وزارة التربية والتعليم.

وجاء في المادة الرابعة من القرار، يصدر وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس التعليم العالي – قرارًا بنظام العمل في اللجنة واللجان الفرعية المنبثقة عنها.

وجاء في المادة الخامسة من القرار، يتقاضى أعضاء اللجنة مكافأة شهرية طبقًا للقواعد والإجراءات المقررة وفقًا للمرسوم رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافآت رؤساء وأعضاء المجالس واللجان الحكومية، والقواعد الواردة بالقرار رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن المعايير والقواعد الخاصة بمنح مكافآت لرؤساء وأعضاء المجالس واللجان الحكومية ومسؤوليات الجهات الحكومية المختصة وإجراءات التنفيذ.

وجاء في المادة السادسة من القرار، يلغى القرار رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي.

وجاء في المادة السابعة من القرار، على وزير التربية والتعليم – رئيس مجلس التعليم العالي – تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وبهذه المناسبة، أشاد سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي بقرار صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، بإعادة تشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي، والتي ستقوم الوزارة ومجلس التعليم العالي بالتعاون معها من أجل الارتقاء بقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.

كما عبّرت الدكتورة منى محمد البلوشي رئيسة لجنة الاعتماد الأكاديمي عن خالص شكرها وتقديرها لسمو رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه على إصداره قرار بإعادة تشكيل اللجنة، مثمنةً توجيهاته الكريمة بتكليف مجلس التعليم العالي ولجانه المختصة في الاعتماد الأكاديمي بالتحقق من المعلومات التي أثيرت بشأن الشهادات الممنوحة من جامعات غير معترف بها من خارج مملكة البحرين، والتأكد من عدم وجود أي من الذين اعتمدوا على مثل هذه الشهادات للتأهل لوظائف أو لمراكز على رأس أعمالهم أو مواقعهم الوظيفية.

وأكدت البلوشي حرص وزارة التربية والتعليم على وضع التوجيهات الكريمة موضع التنفيذ، وصرامتها في الإجراءات التي ستتخذها تجاه موضوع الشهادات، وذلك من خلال العمل على حصر حالات الشهادات التي أثيرت حولها شبهة منحها من جامعات غير معترف بها من خارج مملكة البحرين، والتحقق ممن ثبت حصولهم عليها واستخدموها للحصول على امتيازات في مواقعهم الوظيفية، حيث سيتم رفع تقرير بخصوص تلك الحالات وكيفية التعامل مع كل حالة بحسب المعطيات الموجودة، والنظر في إحالة الحالات التي يشتبه فيها إلى النيابة العامة، مشددةً على أهمية اطلاع جميع الراغبين في إكمال دراساتهم الأكاديمية على الإرشادات واتباع الضوابط والمعايير الإرشادية قبل الالتحاق بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي خارج مملكة البحرين.

تطوير مدرسة الهداية الخليفية لتصبح جامعة وطنية

عبّر عدد من المسؤولين والتربويين عن اعتزازهم بالتوجيهات الملكية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه اللّه ورعاه بشأن تطوير مدرسة الهداية الخليفية لتصبح جامعة وطنية، مشيدين باهتمام جلالته الكبير بالارتقاء بالمسيرة التعليمية المباركة، باعتبار التعليم ركيزة أساسية للتنمية.

دلالات مهمة

في البداية، أكد الدكتور عبدالغني الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي أن هذا التوجيه الملكي السامي يمثل حدثاً تربوياً غاية في الأهمية، لما له من دلالات مهمة، من أبرزها التأكيد على مكانة مدرسة الهداية كرمز لريادة البحرين التعليمية، فمدرسة الهداية كانت منذ بدايات القرن الماضي رمزاً للريادة البحرينية التعليمية. ولابد من الإشادة بفكرة هذا المشروع الذي يقوم على أساس الانفتاح على الجامعات العريقة في العالم واختيار التخصصات ذات القيمة المضافة التي تخدم سوق العمل واحتياجات التنمية، وخاصة ما يتعلق بالتخصصات النادرة والمتقدمة، ومن هنا فإن إنشاء هذه الجامعة سيكون في صلب التوجهات التي رسمتها رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، كما أنه سينسجم مع ما ورد في استراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي التي تركز على ذات التوجهات التي تخدم التنمية والاستدامة.

جامعة للمستقبل

من جانبها، أكدت الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي أن الأمانة العامة ستعمل على أن تكون جامعة الهداية متفردة في برامجها الأكاديمية وتخصصاتها النوعية التي لا تُكرر ما هو مطروح في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في المملكة، بحيث تكون جامعة ذكية للمستقبل، تزود أجيال الوطن بالمعارف والمهارات التي تجعل منهم الخيار الأمثل في سوق العمل، حيث ستركز الجامعة على التخصصات التقنية والهندسية الحديثة، بما يسهم في تحقيق تطلعات القيادة الحكيمة بالانتقال بمملكة البحرين من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاجية والاستدامة والمنافسة. كما أننا سنحرص على توفير جميع متطلبات الجامعة المادية والبشرية، لإظهارها بالصورة المتميزة المأمولة، ومن ذلك توفير الكوادر التدريسية ذات الكفاءة العالية في مجال التخصصات الحديثة المطروحة، وإنشاء المعامل والمختبرات والورش المصممة وفق أرقى المعايير العالمية.

مشروع واعد

بدوره، أوضح الدكتور عبدالحميد المحادين، وهو معلم سابق بمدرسة الهداية، أنه يتطلع إلى أن تكون للجامعة الجديدة خصوصيتها بين الجامعات التي انتشرت في البحرين وذلك على مستوى برامجها

وأهدافها وإنجازاتها، حيث تستمد خصوصيتها من واقع البحرين الاقتصادي والثقافي، وتكون مرتبطة بالمجتمع المتطور والمستقبل الواعد. وأضاف المحادين أن هذه الجامعة لا يجوز لها أن تكون مجرد مشروع تعليم عالٍ مرتجل، حيث لا بد أن يكون وجودها جوابًا عن سؤال حضاري مستقبلي: ماذا نريد من مجتمع المستقبل؟ وماذا نريد من التعليم الجامعي ليكون لصيقا بالتنمية الأصيلة؟ هكذا ينبغي أن تترجم تلك الرؤية التاريخية لجلالة الملك المفدى، الذي يمسك بيديه الكريمتين دليل التنمية المستقبلية.

الاهتمام بالبحوث

وأضاف الدكتور محمد العسيري، الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لعلوم الفضاء، وهو طالب سابق بمدرسة الهداية، أنهُ يشعر بالسعادة الغامرة لرؤية هذا الصرح التعليمي الكبير يتحول لجامعة وطنية، متمنيًا أن تقدم هذه

الجامعة الجديدة برامج تعليمية وتطبيقية فريدة من نوعها، وأن تطبق أساليب التعليم الحديثة، لتساهم في بناء القدرات الوطنية في حقول العلم المتنوعة، لترفع اسم مملكة البحرين في مجالات علمية وبحثية جديدة، وأن تنطلق ببرامج أكاديمية مشتركة مع جامعات عالمية مرموقة، وتنشئ مراكز بحثية وفق أفضل المعايير العالمية وبالتعاون مع القطاع الصناعي المحلي والدولي، وأن تهتم بالابتكار عبر توفير البيئة المحفزة له، بحيث يكون خريجوها محل استقطاب أرباب العمل محلياً وخليجياً.

دوق يورك يدشن مشروع الشراكة بين الجامعة البريطانية في البحرين وجامعة سالفورد مانشستر

دشن صاحب السمو الملكي الأمير أندرو دوق يورك مشروع الشراكة بين الجامعة البريطانية في مملكة البحرين وجامعة سالفورد مانشستر من المملكة المتحدة، وذلك بمقر الجامعة البريطانية بمنطقة سار، بحضور معالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير المتابعة بالديوان الملكي، وسعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي، ومعالي الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة رئيس ديوان سمو ولي العهد، وعدد من المسؤولين.

وأشاد دوق يورك بإنشاء هذه الجامعة على أرض مملكة البحرين، بالشراكة مع إحدى أهم الجامعات في المملكة المتحدة، وذلك في إطار علاقات الصداقة والتعاون التاريخية المتنامية بين البلدين الصديقين، والتي شهدت الكثير من التطور والنمو والازدهار على مدى ٢٠٠ عام، وشملت جميع المجالات، ومن بينها التعليم بمختلف مراحله.

وأكد أن الجامعة الجديدة المتوقع افتتاحها خلال سبتمبر ٢٠١٨ ستشكل إضافة نوعية لقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين والمنطقة، من خلال ما سوف تقدمه من برامج أكاديمية، منوهًا باهتمام مملكة البحرين والتسهيلات التي تقدمها لاحتضان المشروعات الرائدة في شتى المجالات.

من جانبه، أكد سعادة وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي أن إنشاء هذه الجامعة يأتي في إطار اهتمام مجلس التعليم العالي باستقطاب الجامعات الدولية المرموقة، وتشجيع بناء الشراكات وتعزيزها بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والعالمية، بهدف تقديم برامج أكاديمية نوعية، تواكب العصر وتستجيب لاحتياجات سوق العمل، وتلبي متطلبات التنمية الشاملة المستدامة، وبما يعزز من مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للتعليم العالي.

وأشار الوزير إلى تعاونات أخرى متميزة بين المملكتين الصديقتين في مجال التعليم العالي، حيث يواصل مجلس التعليم العالي بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني تنفيذ مشروع الاعتماد الأكاديمي المؤسسي في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، إلى جانب التعاون مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية في تنفيذ برنامج التطوير المهني لأعضاء هيئات التدريس، وتنفيذ برنامج التنمية المهنية للباحثين، بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني.

بدورها، أثنت البروفيسورة هيلين مارشال رئيسة جامعة سالفورد مانشستر البريطانية على حرص مملكة البحرين على التعاون مع مؤسسات التعليم العالي وبيوت الخبرة العالمية لتطوير الخدمات التي تقدمها في هذا القطاع التعليمي المهم، متطلعةً إلى أن تسهم الجامعة الجديدة في تزويد أبناء مملكة البحرين والمنطقة بالمهارات والمعارف المواكبة لاحتياجات التنمية الشاملة المستدامة والمتطلبات الملحة لسوق العمل الدولي.

أما البروفيسور كيث شارب نائب رئيس الجامعة البريطانية في البحرين فقد أشار إلى استعداد الجامعة مع بدء تقديم خدماتها رسميًا خلال العام الدراسي المقبل إلى طرح برامج أكاديمية متنوعة، ومنها البكالوريوس في تخصصات المحاسبة والتمويل، وإدارة المشاريع، وشبكات الحاسب الآلي، والهندسة المدنية.

وتم خلال حفل التدشين توقيع اتفاقية تعاون بين الجامعة البريطانية في مملكة البحرين وشركة بتلكو.

وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي يصدر قراراً بالموافقة على فتح كليات وبرامج أكاديمية جديدة في (٣) مؤسسات تعليم عال

أصدر سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي رئيس مجلس التعليم العالي – وزير التربية والتعليم قراراً بالموافقة على فتح كليات وبرامج أكاديمية جديدة في كل من جامعة العلوم التطبيقية، ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، والجامعة الملكية للبنات، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس التعليم العالي بهذا الشأن، ونص القرار في مادته الأولى على الموافقة على إبرام مذكرة تعاون علمي بين جامعة العلوم التطبيقية وجامعة لندن ساوث بنك، لاستضافة برامج أكاديمية هندسية، إضافةً إلى الموافقة على استحداث كلية جديدة بمسمى كلية الهندسة في الجامعة المذكورة، لتقديم البرامج الأكاديمية الجديدة، والتي تشمل البكالوريوس في: الهندسة الإلكترونية والهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية والتصميم الهندسي، هندسة الاتصالات والشبكات، والهندسة المعمارية والتصاميم، الهندسة المدنية. كما تضمنت المادة الأولى من القرار الموافقة على إبرام اتفاقية للتعاون العلمي بين جامعة العلوم التطبيقية وجامعة كاردف متروبوليتان البريطانية، لاستضافة برامج أكاديمية جديدة في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال. وأكدت ذات المادة ضرورة التزام جامعة العلوم التطبيقية بتقديم خطة زمنية تبين فيها الآلية المتبعة لإحلال البرامج الجديدة بدلاً من البرامج المشابهة التي تقدمها الجامعة حالياً.

وفيما يتعلق بمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، نص القرار في مادته الأولى على الموافقة على إبرام اتفاقية للتعاون العلمي بين المعهد المذكور وجامعة ستراثيكلايد البريطانية، لاستضافة برامج أكاديمية، إلى جانب الموافقة على ترخيص برنامج الماجستير في إدارة الأعمال، بالتعاون مع الجامعة المذكورة، على أن يلتزم المعهد بزيادة الضمان البنكي المرصود حالياً ليتوافق مع أعداد الطلبة المتوقع قبولهم في البرنامج المستضاف.

وأما بالنسبة للجامعة الملكية للبنات، فقد تضمنت المادة الأولى من القرار الموافقة على استحداث كلية هندسة في الجامعة، والموافقة على إبرام مذكرة تفاهم بين الجامعة المذكورة وجامعة ويست فرجينيا الأمريكية، لاستضافة برامج أكاديمية، من كلية الهندسة من جامعة ويست فرجينيا، والبدء في تقديم برنامج البكالوريوس في الهندسة المدنية.

قرارات مجلس التعليم العالي

إنسجاماً مع تطلعات مملكة البحرين للارتقاء بالتعليم العالي، وتنفيذاً لاستراتيجيتي التعليم العالي و البحث العلمي وما تضمنتها من مبادرات لتحقيق أهدافها، كتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي، تمهين الهيئات التدريبية، وتحديث اللوائح المنظمة للتعليم العالي.

وحرصاً على تنفيذ مؤسسات التعليم العالي للإجراءات والقواعد القانونية الضامنة لتحسين البيئة الجامعية و إتاحة فرص تعليم متماثلة لطلبتها وبما يحفظ حقوقهم، أصدر المجلس مجموعة من القرارات الهامة في اجتماعاته خلال العام ٢٠١٧.

اجتماع مجلس التعليم العالي الأربعون

ترأس سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي الاجتماع الأربعين للمجلس المنعقد بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٧م، بحضور أعضاء المجلس، وعدد من المسئولين والمختصين بالأمانة العامة، حيث تم استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذ بشأنها عدداً من القرارات. ومن أهمها:

الاعتماد المؤسسي لجامعة البحرين وكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) والجامعة الملكية للبنات

١. الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة الاعتماد الأكاديمي من توصيات بشأن منح جامعة البحرين الاعتماد المؤسسي لمدة أربع سنوات اعتباراً من تاريخ صدور القرار.

٢. الموافقة على ما انتهت إليه لجنة الاعتماد الأكاديمي من توصيات بشأن منح كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) الاعتماد المؤسسي لمدة أربع سنوات اعتبارا من تاريخ صدور.

٣. الموافقة على ما انتهت إليه لجنة الاعتماد الأكاديمي من توصيات بشأن منح الجامعة الملكية للبنات الاعتماد المؤسسي لمدة أربع سنوات اعتبارا من تاريخ صدور القرار.

٤. تكلّف الأمانة العامة بالتعميم على مؤسسات التعليم العالي بالتقدم بطلبات الاعتماد المؤسسي خلال مدة شهر اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

٥. تكلف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة في الإعداد والتهيئة لتطبيق نظام الاعتماد البرامجي لمؤسسات التعليم العالي.

الضمان المالي لمؤسسات التعليم العالي الخاص

١. الموافقة على تحديد الضمان المالي الوارد بالمادة الرابعة من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، والمحددة بخمسمائة ألف دينار كحد أدنى، ومليوني دينار كحد أقصى وفقاً للطاقة الاستيعابية للمؤسسة.

٢. تعديل أحكام المادة الرابعة من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة ليكون على النحو الآتي:

» يقدم طالب الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الترخيص ضماناً مالياً بواقع ٢٠٪ من إيرادات السنة الأولى الموضحة بالميزانية التقديرية المرفقة بطلب الترخيص وبحد أدنى خمسمائة ألف دينار.

» مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، تقدم مؤسسات التعليم العالي ضماناً مالياً وفقاً للطاقة الاستيعابية للمؤسسة وبناءً على الجدول المنصوص عليه في الفقرة (٤) من هذه المادة.

» يكون الضمان المنصوص عليه في الفقرتين (١ و٢) من هذه المادة مفتوحاً وغير قابل للنقض، ويودع باسم المؤسسة في أحد البنوك المرخص لها في مملكة البحرين، مصحوباً بخطاب من البنك المودع فيه هذا الضمان يلتزم فيه بعدم التصرف في قيمة هذا الضمان، إلا بموافقة مكتوبة من مجلس التعليم العالي.

ويخصص الضمان المالي لمواجهة الالتزامات المترتبة على عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار وعجزها عن توفير فرص تعليم مماثلة للطلبة الراغبين في استمرار الدارسة، أو لتمكين الطلبة الراغبين في استرداد مصاريف دراستهم من استردادها، أو لتسديد أجور ومستحقات أعضاء الهيئتين الأكاديمية

أو الإدارية للمؤسسة، وما تستحقه الأمانة من مصاريف ورسوم مالية مترتبة في ذمة المؤسسة، استناداً إلى المادة الثالثة عشر من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي.

مذكرة تفاهم للتعاون العلمي بين الجامعة الملكية للبنات وجامعة بيت الحكمة في المملكة العربية السعودية

الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة الأكاديمية من توصيات بشأن إبرام مذكرة تفاهم للتعاون بين الجامعة الملكية للبنات وجامعة دار الحكمة بالمملكة العربية السعودية لمدة أربع سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

مذكرة تفاهم للتعاون العلمي بين الجامعة الملكية للبنات وجامعة بانغور البريطانية.

الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة الأكاديمية من توصيات بشأن إبرام مذكرة تفاهم للتعاون العلمي بين الجامعة الملكية للبنات وجامعة بانغور البريطانية لمدة أربع سنوات اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار.

طلب جامعة البحرين الطبية RCSI برفع معدل القبول لبرنامج الطب للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م

١. الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة الأكاديمية من توصيات بشأن رفع معدل القبول لخريجي الثانوية العامة الراغبين بالالتحاق بجامعة البحرين الطبية RCSI وفقاً للآتي:

» برنامج الطب التأسيسي من ٩٠٪ إلى ٩٢٪.

» برنامج دكتور في الطب من ٩٣,٥٪ إلى ٩٥٪.

٢. يطبق معدل القبول الوارد في الفقرة (١) أعلاه بدءً من العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧.

اجتماع مجلس التعليم العالي الواحد والأربعون

عقد مجلس التعليم العالي اجتماعه الواحد والأربعين برئاسة سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي يوم الأحد ١٦ أبريل ٢٠١٧م، بحضور أعضاء المجلس، وعدد من الخبراء والمستشارين بالأمانة العامة للمجلس. ولقد تم استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذ بشأنها عدداً من القرارات ومن اهمها:

مقترح إصدار لائحة تنظيم البحث العلمي

الموافقة على إصدار لائحة تنظيم البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي استناداً لأحكام المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ م بشأن التعليم العالي.

تعديل مسميات برامج أكاديمية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة.

١. الموافقة على تعديل مسمى برنامج (بكالوريوس الاعلام والعلاقات العامة) المرخص به للجامعة الخليجية الى مسمى (بكالوريوس في الاعلام).
٢. الموافقة على تعديل مسمى برنامج (بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية / Bachelor of Science in International studies) المرخص به لجامعة اما الدولية الى مسمى (بكالوريوس العلوم في الإدارة الدولية/ Bachelor of Science in International Business).

مذكرات تفاهم للتعاون العلمي بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة وجهات خارجية

الموافقة على إبرام جامعة البحرين الطبية (RCSI)، لمذكرتي تفاهم مع جامعة جونزهوبكنز بالولايات المتحدة الامريكية، ومع مستشفى الأطفال المرضى بكندا وفقاً لمسودتي المذكرتين المرفقتين بمذكرة الأمانة العامة.

اجتماع مجلس التعليم العالي الثاني والأربعون

عقد مجلس التعليم العالي اجتماعه الثاني والأربعين برئاسة سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي يوم الخميس ٦ يوليو ٢٠١٧م، بحضور أعضاء المجلس، وعدد من الخبراء والمستشارين بالأمانة العامة للمجلس. ولقد تم استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذ بشأنها عدداً من القرارات. ومن أهمها:

الموافقة على توصيات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي المتخذة في ضوء نتائج الفحص والتدقيق للأوضاع الأكاديمية والإدارية والهندسية وقواعد الأمن والسلامة لجامعة المملكة وفقاً للآتي:

١. الإبقاء على استمرارية تقديم البرامج المرخصة لجامعة المملكة التالية: بكالوريوس القانون بكلية الحقوق، بكالوريوس العلوم في: إدارة الأعمال، الإدارة المالية والمحاسبة، الإدارة المالية والمصرفية بكلية إدارة الأعمال.
٢. إيقاف قبول طلبة جدد، والتحويل الداخلي للبرامج الأكاديمية المرخصة لجامعة المملكة التالية: بكالوريوس الهندسة المعمارية، وبكالوريوس التصميم الداخلي بكلية الهندسة المعمارية والتصميم، لحين توفير مختبرات جديدة في الحرم الجامعي للجامعة مستوفيةً لاشتراطات الأمن والسلامة ولوائح التعليم العالي، والحصول على موافقة الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على المختبرات البديلة :
   - على الجامعة أن توفر بصورة مؤقتة وخلال شهر من تاريخ هذا القرار - مختبرات بديلة مستوفية لاشتراطات الأمن والسلامة ولوائح التعليم العالي للطلبة الذين هم على مقاعد الدراسة حالياً، والمسجلين في البرامج الأكاديمية التي تتطلب استخدام تلك المختبرات، على أن تتم موافقة الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على المختبرات البديلة.
   - تلتزم الجامعة بتوفير أعضاء هيئة تدريس في كلية الهندسة المعمارية والتصميم للطلبة المسجلين حالياً على مقاعد الدراسة، بما يضمن استيفاء نصوص القرار (٢) لسنة ٢٠٠٧م، بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية بمؤسسات التعليم العالي.

تطوير إجراءات طلب ترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالٍ خاصة، لتمكين المستثمرين البدء بالمرحلة المناسبة لهم

الموافقة على الخطة التطويرية لإجراءات طلب ترخيص إنشاء مؤسسة تعليم عالٍ خاصة جديدة لتسهيل طلبات المستثمرين بقطاع التعليم العالي، والمقترحة من قبل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.

برامج الدراسات العليا الموقوفة بالجامعة الأهلية

الموافقة على ما انتهت إليه الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي من توصيات بشأن برامج الدراسات العليا الموقوفة في الجامعة الأهلية، وفقاً لما هو محدد أدناه:

١. الموافقة على فتح باب قبول الطلبة الجدد والتحويل في برنامجي الماجستير في إدارة الأعمال، والماجستير في تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب الآلي بالجامعة الأهلية اعتباراً من الفصل الدراسي الأول للعام ٢٠١٧/٢٠١٨.
٢. يحدد سقف قبول الطلبة الجدد لكل برنامج

بعدد (١٥) خمسة عشر طالبا سنوياً، وللجامعة التقدم بطلب زيادة العدد المذكور، وذلك في ضوء التزامها بخطة البرنامجين، وما تنص عليه اللوائح والقرارات المنفذة للقانون، ومدى توفيرها لمتطلبات البرنامجين من كافة النواحي، على أن تكون الزيادة المطلوبة ضمن سقف القبول الكلي المقرر لها سنوياً.

٣. تكليف الأمانة العامة بمتابعة الجامعة الأهلية في استكمال كافة المتطلبات الأكاديمية، وجاهزية الاستديو التلفزيوني والإذاعي فنياً وتقنياً، بهدف النظر في فتح برنامج الماجستير في الإعلام والعلاقات العامة.

٤. إلزام الجامعة بأن تقوم بتوفير المنشآت والمرافق الخاصة بها بشكل منفصل يضمن الخصوصية في المجمع التجاري الذي تقع فيه الجامعة حالياً.

طلب جامعة العلوم التطبيقية تعديل مسمى كلية الهندسة والتطوير إلى كلية الهندسة

الموافقة على طلب جامعة العلوم التطبيقية باستبدال مسمى كلية الهندسة والتطوير الوارد بالقرار رقم ٢٠١٦/٤٩٠ المتخذ بالجلسة (٣٨) في ١٤ يونيو ٢٠١٦ بمسمى كلية الهندسة.

مؤسسات التعليم العالي التي تستضيف برامج دراسات عليا من مؤسسات تعليم عال أجنبية

١. تلتزم كافة مؤسسات التعليم العالي التي تستضيف برامج دراسات عليا من مؤسسات تعليم عال أجنبية، بتوفير نسبة ٢٥٪ من الكادر الأكاديمي المعين على ملاك ذات البرنامج في الجامعة الأم.

٢. يكون المشرف الرئيسي على رسالة الطالب في البرنامج المستضاف من الجامعة الأم التي تمنح هذه الشهادة وتحمل اسمها، ويكون للمؤسسة المستضيفة تعيين مشرفاً مساعداً له.

اجتماع مجلس التعليم العالي الثالث والأربعون

اتخذ مجلس التعليم العالي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٨م، عدداً من القرارات، ومن أهمها:

١. الموافقة على مشاريع الخطة التنفيذية لأهداف الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي المقترحة من الأمانة العامة، ومن بينها عقد منتدى حول دور البحث العلمي، واستحداث جائزة سنوية للبحث العلمي، وعقد محاضرات تثقيفية حول أهمية البحث العلمي وأساليبه لطلبة المرحلة الثانوية.

٢. الموافقة طلب الجامعة البريطانية - البحرين بشأن بدء تسجيل الطلبة في الجامعة.

٣. الموافقة على توصية الأمانة العامة بإيقاف نظام الدراسة المكثفة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة والتأكيد على تطبيق نظام الدراسة العادي، نظراً لأن تلك المؤسسات ما زالت غير مهيأة أكاديمياً وإدارياً لتطبيق هذا النظام، إلى جانب أن عملية الفحص والتدقيق أثبتت أن معظم تلك المؤسسات لم تلتزم بالضوابط التي تنظم الدراسة المكثفة.

كما واطلع المجلس على التقارير المقدمة من الأمانة العامة حول نتائج فحص عدد من البرامج الموقوفة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث قرر ما يلي:

» جامعة المملكة: السماح للجامعة باستخدام المختبرات لبرنامج بكالوريوس الهندسة المعمارية وبرنامج بكالوريوس هندسة التصميم المعماري (كبدائل مؤقتة) من الطلبة الحاليين على مقاعد الدراسة، لحين استكمال الجامعة إنشاء المختبرات الدائمة في مبنى التوسعة للجامعة.

» الجامعة الأهلية: إلزام الجامعة بإزالة الملاحظات التي رصدها الفريق المختص بشأن برنامج الماجستير في الاعلام والعلاقات العامة، مع الاستمرار في إيقاف قبول طلبة جدد في هذا البرنامج أو التحويل إليه.

» كما وافق المجلس على الطلب الذي تقدمت به الجامعة الأهلية لتعديل تسمية برنامج (بكالوريوس الأنظمة الموزعة والوسائل المتعددة) في كلية تكنولوجيا المعلومات إلى (بكالوريوس في أنظمة الوسائط المتعددة).

» الجامعة الخليجية: فتح باب القبول في برنامج بكالوريوس إدارة الموارد البشرية، وبرنامج بكالوريوس هندسة التصميم الداخلي، نظراً لاستيفاء الجامعة متطلبات فتح البرنامج.

» الجامعة العربية المفتوحة (فرع البحرين): بناءً على تقرير وتوصيات اللجنة المختصة، والذي ثبت فيه ارتكاب الجامعة مخالفات قانونية وأكاديمية وإدارية، تم إلغاء موافقة المجلس على إبرام الجامعة اتفاقية تعاون علمي مع الجامعة الماليزية المفتوحة باستضافة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال، والتأكيد على استمرار وقف قبول طلبة جدد والتحويل من داخل الجامعة وخارجها في البرنامج، وعدم التصديق على مؤهلات الطلبة الخريجين في البرنامج حتى تقوم الجامعة باستيفاء الاشتراطات التي حددها القرار، وكلف المجلس الأمانة العامة بإيجاد البدائل للطلبة.

» كلية البحرين الجامعية: فتح باب قبول الطلبة الجدد في برنامج بكالوريوس علوم تقنية المعلومات، لاستيفاء الكلية متطلبات فتح البرنامج.

استراتيجيتا التعليم العالي والبحث العلمي

المبادرات والانـجازات

تزامناً مع تدشين سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية و التعليم رئيس التعليم العالي لكلا من الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في ٢١ أكتوبر ٢٠١٤م، بلور مجلس التعليم العالي رؤية حول تفعيل خطط الاستراتيجيتين انطلاقاً من رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ للارتقاء بقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين. وفي ذلك الشأن، قامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوضع مبادرات تم في ضوئها اقتراح خطط تنفيذية للاستراتيجيتين في إطار عمل برنامج الحكومة ٢٠١٥-٢٠١٨م، منبثقة من أهداف الاستراتيجيتين والتي تشكل في حد ذاتها أولويات وطنية. وقد تضمنت تلك الخطط مشروعات وبرامج أسهمت في إحداث نقلة نوعية في الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي من خلال تحسين الوعي العام ونشر ثقافة البحث العلمي والابتكار، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية مع مؤسسات البحث العلمي العالمية والهيئات التي تركز

على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين.

والجدير بالذكر أن من أهم محاور استراتيجية التعليم العالي، الارتقاء بجودة التعليم العالي في مملكة البحرين لتخريج طلبة مهيئين أكاديميا ومهنيا وشخصيا للإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مملكة البحرين. ومن ذلك المنطلق، بادرت الأمانة العامة بتطوير البنية التشريعية لتعزيز المتابعة والرقابة على مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق التوازن بين جودة التعليم والاستثمار فيه، و تدشين إطار التنمية المهنية للتعليم والتعلم لأعضاء الهيئات الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي طبقا لإطار المعايير المهنية، وتفعيل المسابقات الرياضية بين مؤسسات التعليم العالي (دوري الجامعات)، وتنفيذ مسوحات وطنية من أجل تطوير المناهج الدراسية لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين بشكل يلبي احتياجات سوق العمل من خريجي مؤسسات التعليم العالي بما تزودهم به مؤسسات التعليم العالي من مهارات تجعل منهم الخيار الأول لأصحاب العمل.

ولتتمكن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي من تحقيق ذلك ، قامت بتشكيل اللجنة التنسيقية المشتركة بين التعليم العالي و الهيئات الحكومية و قطاع الصناعة

والأعمال لخلق الشراكة بين كل هذه الجهات المهمة، هذه الشراكة التي أثمرت عند تحقيق العديد من الإجراءات التي تصب في تطوير عمل مؤسسات التعليم العالي و تساهم في تحسين مخرجاتها، ومنها تشكيل فرق عمل متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والخدمات المالية والصحة، إشراك ممثلي قطاع الصناعة و الأعمال في مجالس أمناء مؤسسات التعليم العالي ، تقديم مقترحات بشأن تطوير المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي لتتواكب مع احتياجات سوق العمل و تضمينها للمهارات المطلوبة.

وكما قامت الأمانة العامة بعدد من المبادرات من أجل مواءمة التعليم العالي ليحقق الأولويات الوطنية، وإحداث نقلة نوعية في قطاع التعليم العالي في البحرين من خلال بناء القدرات في مجال توظيف أحدث توجهات تكنولوجيا المعلومات والاتصال سعيا نحو إنشاء نظام إدارة معلومات التعليم العالي من خلال قاعدة بيانات متكاملة وتطوير البوابة الالكترونية للتعليم العالي والبحث العلمي. إضافة إلى تطوير المناهج الدراسية كمبادرة وطنية بمؤسسات التعليم العالي لتتضمن مقرر لريادة الأعمال، وخلق بيئة محفزة لريادة الأعمال لتوجيه الشباب البحريني إلى أعمال وأنشطة جديدة وإعداد خريجين للمشاركة في عالم العمل، وتنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، والتخطيط لتنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي البرامجي في مؤسسات التعليم العالي بما يسهم في الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي البحرينية إلى مصاف الجامعات العالمية المرموقة.

ومن أجل تعزيز العلاقة بين التعليم العالي والتعليم الفني المستمر لضمان توفير فرص تعليم متنوعة، بادرت الأمانة العامة بتنفيذ المشروع الوطني للتدريب الجامعي الذي يهدف إلى التكامل بين الجانب الأكاديمي في الدراسة الجامعية والتدريب العملي الميداني للطلبة، حيث قامت الأمانة العامة بتوقيع مذكرات تفاهم مع هيئة تنظيم سوق العمل سعياً نحو توفير مخرجات تلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل.

وسعت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على تشجيع التميز البحثي من خلال مؤسسات تعليم عالٍ قائمة على البحث العلمي بما يسهم في بناء اقتصاد المعرفة، و جعلها مركزا إقليميا للتعليم العالي بجودة عالية و سمعة مرموقة، وتم القيام بعدد من المبادرات، تمثلت في: إدارة وتنظيم شؤون البحث بإصدار لائحة تنظيم البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في ٢٠١٧م، ومتابعة تطبيق مؤسسات التعليم العالي لما ورد بها من الصرف على البحث العلمي بنسبة ٣٪ والتنمية المهنية بنسبة ٢٪ من مجمل إيراداتها، و التدقيق والمراجعة على مؤسسات التعليم العالي .

وتحقيقاً لهدف الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في بناء القدرات البحثية الجامعية تم تقديم سلسلة ورش عمل أخرى تعنى بشئون التنمية المهنية للباحثين» من قبل مدربين من المملكة المتحدة من ذوي الخبرة في مجال تدريب وتطوير مهارات البحث العلمي لمنتسبي الجامعات من الباحثين وأعضاء الهيئات الأكاديمية وطلبة الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي المختلفة.

مشاركة وفد وزارة التربية والتعليم في المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي

التعليم العالي العربي وعالم العمل والإنتاج رؤية جديدة

على مدى يومين استضافت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الوزراء المسئولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي وبتنظيم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، ومنظمة العمل العربية تحت عنوان «التعليم العالي العربي وعالم العمل والإنتاج رؤية جديدة»، وبحضور الوفد الممثل لمملكة البحرين برئاسة سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم، والدكتور عبدالغني علي الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي.

وهدف المؤتمر إلى وصف واقع السياسات المنتهجة في الدول العربية للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل والإنتاج، ورصد التوجهات الاستراتيجية المعلنة من قبل الدول العربية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ من خلال مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل، وطرح رؤى بديلة لعلاقة التعليم في الدول العربية بعالم العمل والإنتاج.

وقد برز ذلك من خلال جلسات المؤتمر المتنوعة والتي بدأت بجلسة تحضيرية للسادة الخبراء المسئولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، وجلسة عمل أولى، تم فيها عرض وثيقة من إعداد الألسكو تحت عنوان «التخطيط لعلاقة مؤسسات التعليم العالي العربي بأسواق العمل لتحيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠-رؤية مستقبلية». وجلسة عمل أخرى، تم فيها عرض وثيقة من إعداد منظمة العمل العربية تحت عنوان: «تطوير علاقة أسواق العمل العربية بمؤسسات التعليم العالي والجامعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠».

كما وتم عرض لتقارير الدول حول «السياسات المتبعة للتخطيط والربط بين التعليم العالي وسوق العمل»، والذي تضمن التقارير الوطنية لكل من «البحرين والعراق وعمان وقطر والكويت وموريتانيا» حول: «واقع علاقة التعليم العالي بسوق العمل وما تم اتخاذه من سياسات وطنية في هذا المجال»

وأشادت الجهات المنظمة للمؤتمر بتقرير مملكة البحرين حول «واقع علاقة التعليم العالي بسوق العمل» وما تم اتخاذه من سياسات وطنية في هذا المجال، والذي عدّ تقريرا كاملاً عكس الجهود التي بذلت من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بما اشتمل عليه من وضوح رؤية واستشراف للمستقبل نظراً لما ورد فيها من إنجازات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لمواءمة مخرجات التعليم العالي للاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل ومتطلبات التنمية

في مملكة البحرين وما تحقق في هذا المجال من نتائج من بينها :

- إعداد وثيقة المشروع الوطني لمواءمة مخرجات قطاع التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، قائم على الشراكة بين قطاع التعليم العالي وقطاعات الصناعة والأعمال.
- عقد الملتقى الوطني الأول والثاني والثالث، للتعريف على مدى منهجية مؤسسات التعليم العالي في تطوير مناهجها وتحديث برامجها وفقاً لتوصيات المنتدى الأول للمهارات، للوقوف على التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تطوير المقررات الأكاديمية.
- تطوير الخطط الدراسية والمقررات الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، بحيث تتضمن تدريباً ميدانياً للطلبة قبل انخراطهم في سوق العمل بمختلف قطاعاته.
- إنشاء قاعدة بيانات حول البرامج الأكاديمية المطروحة بمؤسسات التعليم العالي.
- تشكيل لجنة استشارية تنسيقية مشتركة بين قطاع التعليم العالي وقطاعات الصناعة والأعمال.
- إعطاء الأفضلية في استحداث البرامج الأكاديمية للتخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل، كالتخصصات الهندسية بمختلف أنواعها.

هذا وقد خرج المؤتمر بعدداً من التوصيات منها:

- إتاحة البيانات والإحصائيات والمعلومات ووضع المؤشرات لقياس أداء مخرجات التعليم والبحث العلمي وقياس العائد منه.
- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال الوقف التعليمي والبحثي، ومساهمة مؤسسات القطاع الأهلي والخاص، وترشيد مجانية التعليم، وزيادة المساهمة الإنتاجية للجامعات، والكراسي العلمية البحثية، ومساهمات الخرجين، والاهتمام ببرامج التعليم الرقمي وضبطها.
- تبادل الخبرات في مجال حوكمة التمويل والممارسات الجيّدة.
- تبادل الخبرات والطلاب والأساتذة بين الجامعات والأكاديميات العربية الناجحة.

والجدير بالذكر، فلقد قامت مملكة البحرين بتنفيذ جميع توصيات المؤتمر الخامس عشر ورفعها إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو).

أنشطة اللجان المنبثقة عن مجلس التعليم العالي

تضم اللجان المشكلة بقرارات من رئيس مجلس التعليم العالي –وزير التربية والتعليم، عدداً من الأكاديميين وممثلين عن الجهات الأخرى من ذوي الخبرة، حيث تغطي مهام هذه اللجان متابعة مؤسسات التعليم العالي من جميع الجوانب الأكاديمية والبحثية والإدارية والمالية والبنى التحتية، بهدف تحسين وتطوير أداءها للارتقاء بمستواها التعليمي لتصبح مركزاً لجذب الطلبة من داخل وخارج المملكة.

نشاطات اللجنة الأكاديمية:

تختص اللجنة الأكاديمية بعدد من المواضيع المتعلقة بالشؤون الأكاديمية، ومنها: إبداء الرأي فيما يتعلق بطلبات إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ جديدة أو تعديل ترخيص أو إستحداث برامج جديدة أو إنشاء مراكز تدريبية تابعة لمؤسسات التعليم العالي، وكذلك دراسة اللوائح المنظمة للشؤون الاكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك الشروط الخاصة بالتعيين في الوظائف الاكاديمية واستحداث البرامج الأكاديمية. هذا بالإضافة إلى إبداء الرأي حول اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم المبرمة بين مؤسسات التعليم العالي وجهات أخرى، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

حيث عقدت اللجنة ومنذ تشكيلها في يونيو ٢٠١٦م سلسلة من الاجتماعات تناولت دراسة ومناقشة وإبداء الرأي والتوصية في مختلف

الموضوعات الأكاديمية، ومنها: طلبات ترخيص إنشاء (٩) مؤسسات تعليم عالٍ جديدة، واستحداث كليتين للهندسة، وطلبات استحداث (٢١) برنامج أكاديمي جديد، ودراسة (١٣) اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم بين مؤسسات التعليم العالي وجهات خارجية.

نشاطات اللجنة الهندسية:

تقع على عاتق اللجنة الهندسية المهام المتعلقة بالبنية التحتية والمنشآت والمرافق لمؤسسات التعليم العالي (بما في ذلك المنشآت الرياضية)، وقد عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات تناولت دراسة طلبات عدد من مؤسسات التعليم العالي لإنشاء مباني إضافية جديدة ودراسة الوثائق والتصميمات الهندسية لإنشاء حرم جامعي جديد لمؤسسات تعليمية قائمة، ودراسة وإعداد لائحة المنشآت والمرافق الرياضية والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس التعليم العالي، وتم تعميمها على مؤسسات التعليم العالي للعمل بها، حيث ستقوم اللجنة الهندسية بدراسة المخططات الهندسية للمنشآت الرياضية التي ستتقدم بها مؤسسات التعليم العالي ودراسة مدى توافقها مع أحكام اللائحة.

نشاطات لجنة البحث العلمي:

من المهام الرئيسية التي تختص بها لجنة البحث العلمي اقتراح السياسة العامة للبحث العلمي، واقتراح اللوائح المنظمة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، إضافة الى متابعة تنفيذ مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بصرف نسبة لا تقل عن (٣٪) من إجمالي الإيرادات السنوية للمؤسسة للبحث العلمي، وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة.

ومنذ تشكيل لجنة البحث العلمي في يونيو ٢٠١٦م، قامت اللجنة بعقد العديد من الاجتماعات درست خلالها العديد من الموضوعات المتعلقة بالبحث العلمي ومنها: دراسة مسودة لائحة تنظيم البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي ومناقشة التقرير الخاص بمتابعة أوجه صرف مؤسسات التعليم العالي الخاصة على البحث العلمي، ومدى التزامها باللائحة المالية المنظمة لهذه العملية، وإعداد التوصيات بشأنها. كما وقامت لجنة البحث العلمي بدراسة وثائق مشاريع الخطة التنفيذية لأهداف الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والمقترحة من الأمانة العامة، وإعداد التوصيات المناسبة بشأنها.

نشاطات اللجنة الإدارية والمالية:

تختص اللجنة بالعديد من المهام ومنها: الاطلاع على التقارير المتعلقة بالتقارير السنوية لمؤسسات التعليم العالي بعد تدقيقها من المدقق الداخلي لها، وإبداء الرأي حول تقرير الأمانة العامة بشأن الموازنة السنوية التقديرية للمؤسسة، وإبداء الرأي حول الرسوم الدراسية التي يحددها أصحاب الطلبات الجديدة، وطلبات تعديل الرسوم الدراسية المقدمة من مؤسسات التعليم العالي.

كذلك فإن من المهام الأخرى للجنة هي: التحقق من التزام المؤسسة بتخصيص نسبة لا تقل عن (٣٪) من إجمالي الإيرادات السنوية للمؤسسة للبحث العلمي، ونسبة لا تقل عن (٢٪) من إجمالي الإيرادات للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، واقتراح السياسة العامة للشئون المالية والإدارية اللازمة لعمل مجلس المؤسسة واللجان المنبثقة عنه، وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة.

حيث عقدت اللجنة الإدارية والمالية ومنذ تشكيلها في عام ٢٠١٦م عدداً من الاجتماعات تناولت دراسة العديد من المواضيع واعداد التوصيات المناسبة بشأنها، ومن أبرزها: لائحة تنظيم شئون البحث العلمي، مقترح مسودة تعديل المادة التاسعة من قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، دراسة طلبات مؤسسات التعليم العالي بشأن رفع الرسوم الدراسية أو فرض رسوم جديدة لم ترد بالترخيص، دراسة تقرير متابعة أوجه الصرف على البحث العلمي والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، ودراسة الطلبات المقدمة من بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشأن التبرعات المقدمة لها، ودراسة الطلبات المقدمة من بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة بخصوص موازناتها السنوية التقديرية.

رئيس الجامعة الأهلية للأعالي:

جهود مجلس التعليم العالي ارتقت بأداء الجامعات أكاديميًا وبحثيًا

أهمية كبيرة لمشروع الاعتماد الأكاديمي المؤسسي والجامعة جاهزة له

حريصون على بناء الشراكات مع جامعات عالمية لاستضافة برامج متميزة

أكد الأستاذ الدكتور منصور أحمد العالي رئيس الجامعة الأهلية الخاصة.

وفيما يلي نص الحوار : في حوار خاص مع «الأعالي» أن ما يقوم به مجلس التعليم العالي وأمانته العامة من جهود في مراقبة أداء مؤسسات التعليمية العالي، وتطبيق استراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي، بما يشتملان عليه من مشروعات تطويرية مهمة كمشروع الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، قد أسهم في إحداث قفزات ملموسة في مستوى قطاع التعليم العالي البحريني، وعزز من الثقة في مخرجات مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

١. حدثنا عن رؤيتكم بشأن مسيرة التعليم العالي في المملكة، وكيف تتقاطع الخطط الاستراتيجية للمجلس مع خطط الجامعة؟

جاء إنشاء مجلس التعليم العالي بناءً على رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي اعتبرت التعليم الركيزة الأساسية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، ومنذ ذلك الحين قامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بدور فعال وواضح في وضع أسس التعليم العالي في المملكة من خلال القوانين والتشريعات واللوائح التي سنها المجلس، ووضع آليات لمراقبة تنفيذها بقيادة سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي، وزير التربية والتعليم، رئيس مجلس التعليم العالي.

وما قدمه المجلس من رؤى واستراتيجيات بدأ يؤتي ثماره، من خلال وضع رؤى لاحتياجات سوق العمل، والموازنة بين الناحيتين العلمية والعملية، حيث قامت الأمانة العامة للمجلس بإصدار استراتيجية التعليم العالي واستراتيجية أخرى للبحث العلمي،

مع تشجيع الجامعات على استحداث برامج أكاديمية تلبي متطلبات التنمية، ولاسيما عن طريق التعاون مع جامعات عالمية مرموقة.

ومن هذا المنطلق فإن توجهات مجلس التعليم العالي تتماشى مع استراتيجية الجامعة الأهلية، من خلال تشجيع البحث العلمي والانضمام لهيئات أكاديمية ودولية، وتطوير طرق التدريس والتدريب العملي وتدريب الكادرين الأكاديمي والإداري، والتعاون مع جامعات عالمية مرموقة، وادماج الطلبة في الخدمة المجتمعية، بهدف تخريج أجيال فاعلة في المجتمع ومتفانية في خدمة الوطن وقيادته الحكيمة يحفظها الله ويرعاها.

٢. اتخذ مجلس التعليم العالي في السنوات القليلة الماضية عدداً من القرارات الحاسمة، منها وقف القبول في عدد من البرامج الأكاديمية ببعض مؤسسات التعليم العالي، إضافةً إلى تعديلات في مواد وبنود اللوائح المنظمة لشئون التعليم العالي والبحث العلمي، من وجهة نظركم ما مدى انعكاس ذلك على جودة التعليم العالي بالمملكة؟

تقوم الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بأداء دورها الرقابي على أكمل وجه، للتأكد من سير عمل مؤسسات التعليم العالي بالصورة المطلوبة، وضمان جودة مخرجات التعليم. ولا يخفى على الجميع أن كل ما تقوم به إدارات الأمانة العامة قد ساهم في عمل نقلة نوعية للتعليم العالي في المملكة، وما تقوم به

الأمانة العامة من رصد ومراقبة ومتابعة وتوصية هو موضع ترحيب من قبل مؤسسات التعليم العالي، لتأثيره الإيجابي على مستوى الوطن، عبر زيادة الثقة في مخرجات مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

٣. التعاون الدولي في مجال التعليم العالي يسهم في نقل الخبرات الأجنبية في هذا المجال، حدثنا عن التعاون بين الجامعة الأهلية والجامعات الخارجية؟

من ضمن استراتيجية الجامعة الأهلية التعاون مع مؤسسات تعليمية رائدة في اختصاصات تحتاجها المملكة، بما يسهم في تخريج مختصين من حملة الماجستير والدكتوراه في تخصصات مطلوبة، وكذلك وضع مملكة البحرين على خارطة العالم التعليمية، وتطوير الكفاءات المحلية، من خلال التعاون في مجال البحث العلمي والتدريس. وتتعاون الجامعة الأهلية مع جامعة برونيل لندن البريطانية عبر توفير برنامجي الدكتوراه في الإدارة والدكتوراه في تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب الآلي، علمًا بأن جامعة برونيل لندن تصنف ضمن أفضل ٤٠٠ جامعة في العالم، وكذلك تتعاون الجامعة الأهلية مع جامعة جورج واشنطن بتقديم برنامج ماجستير العلوم في الإدارة الهندسية، حيث تصنف جامعة جورج واشنطن ضمن أفضل ٣٠٠ جامعة في العالم حسب تصنيف التايمز العالمي ٢٠١٨. كما تقوم الجامعة الأهلية حاليًا بعمل اتفاقيات مع جامعات بريطانية أخرى في تخصصات جديدة، بهدف تقديم هذه الاتفاقيات لمجلس التعليم العالي للموافقة عليها.

٤. تسعى الجامعة الأهلية حالياً للحصول على الاعتماد المؤسسي من قبل مجلس التعليم العالي، حدثنا عن الإجراءات التي اتخذتها الجامعة تمهيداً للحصول على هذا الاعتماد، وكيف يمكن لمثل هذه الإجراءات أن ترتقي بأداء المؤسسة الجامعية ؟

كان المفهوم السائد لدى مؤسسات التعليم العالي بأن الاعتمادية ضمنية، ولكن بعد قيام مجلس التعليم العالي باتخاذ قرار الاعتمادية المؤسسية، قامت الجامعة الأهلية بجميع الاستعدادات اللازمة من خلال التقدم للأمانة العامة بطلب الحصول على الاعتماد المؤسسي، وتجهيز تقرير متكامل حول جاهزية الجامعة لنيل هذا الاعتماد. وأحب أن أؤكد هنا بأن لدى الجامعة الأهلية جهاز ضمان جودة داخلي على مستوى الجامعة، وكذلك لجان مختصة تتابع مجريات العملية التعليمية للتأكد من توفير جميع متطلباتها، من كادر تعليمي متميز، ومعامل، ومشاريع تخرج وأطروحات، واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية. كما تتولى لجان مختصة الإشراف على جودة التعليم والتعلم، وتوجد عمادة مختصة بمتابعة عملية البحث العلمي والنشر، ونحن بعون الله مستعدون لزيارة فريق الاعتماد المؤسسي في القريب العاجل.

٥. نظراً لكون البحث العلمي المحرك الرئيس للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، ما الخطط اللازمة للارتقاء بمنظومة البحث العلمي وتمكين مجتمعاتنا من إيجاد البدائل للمصادر غير المتجددة والتحول إلى اقتصاد المعرفة؟

من المسلمات في جميع دول العالم أن البحث العلمي هو المحرك الرئيسي للمعرفة والتطور العلمي والمعرفي والتقني في جميع نواحي الحياة، وبالطبع يتطلب البحث العلمي أموالًا طائلة لاستخراج نتائج ذات مردود إيجابي، وفي الواقع تقوم بعض الدول بالتركيز على البحث في مجالات محددة وتوفير الدعم المالي لهذه الأبحاث وبهذا تحتل مراكز قيادية في البحث العلمي كالسويد مثلًا، أما مملكة البحرين فلديها احتياجاتها الخاصة في مجال البحث العلمي، وقد حددتها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.

وقد يكون الوقت مناسباً لإعادة النظر في منظومة البحث العلمي على مستوى المملكة بشكل عام وعلى مستوى الجامعات بشكل خاص وتحديد الأولويات وتحديد الدعم اللازم وتحديد مصادره حسب استراتيجية قريبة الأجل وأخرى بعيدة الأجل. لقد ساهمت استراتيجية البحث العلمي المقرة من قبل مجلس التعليم العالي بالرقي بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، حيث شجعت هذه الاستراتيجية على البحث العلمي المتميز القابل للنشر في مجلات علمية عالمية محكمة، وكذلك في المؤتمرات العالمية، مما يسهم بالنهوض بالاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد المعرفة.

٦. **تركز التصنيفات الدولية للجامعات على معايير محددة في تقييم مؤسسات التعليم العالي وترتيبها، ومن ضمن هذه المعايير النشاط البحثي للمؤسسة ومدى قدرتها على استقطاب أساتذة وعلماء ذوي خبرة والحاصلين على جوائز عالمية وبراءات الاختراع، وغيرها، برأيكم كيف يمكن لجامعاتنا المحلية أن تتقدم في مثل هذه التصنيفات؟ وما رأيكم في استحداث تصنيف خليجي على مستوى المنطقة؟**

التصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي كتصنيف QS و التايمز وشنجهاي وبوماتريكس كلها تصنيفات عالمية لا تستثني أحداً وتعطي مؤشرات مطلوبة لأسباب عديدة وهامة، منها اختيار الطلبة لأي جامعة للدراسة، أو مساعدة أساتذة الجامعات في اختيار الجامعة التي تخدم مستقبلهم المهني والعلمي، أو قرار الدول بتقديم الدعم لجامعاتها بناءً على نتائج التصنيف.

هذه الهيئات العالمية تقوم بتصنيف الجامعات حسب معايير تطبق على الجميع، كنتائج وأهمية البحث العلمي والبيئة التعليمية وسرعة توظيف الخريجين وسرعة ترقياتهم في مجال عملهم وسمعة الجامعة في محيطها وفي إقليمها وفي العالم، كما يحتل الناتج البحثي ومرجعيته المركز الأول في التصنيف، ومن ثم يجب دعم البحث العلمي مادياً، وكذلك السماح لبرامج الدراسات العليا بالانطلاق لأنها المحرك الأساس للبحث العلمي في الجامعات، وكذلك فتح تخصصات حديثة على مستوى الماجستير والدكتوراه. أما فيما يخص استحداث تصنيف خليجي، فإن ذلك يتطلب جهداً كبيراً، ويحتاج إلى دراسة كيفية عمل هذا التصنيف، ويحتاج إلى هيئة مستقلة لا تقل في هيكلها وطريقة عملها عن هيئات التصنيف العالمية وتكون تصنيفاتها متماشية مع التصنيفات العالمية لنفس المؤسسة، وعلى أية حال فإن انشاء تصنيف خليجي فكرة جيدة وقابلة للدراسة.

٧. **تشير إحصاءات التعليم العالي إلى أن ما يقارب ٥٣٪ من إجمالي الطلبة في التعليم العالي يدرسون في تخصصات إدارة الأعمال والقانون، برأيكم ما التخصصات التي لابد أن تتجه إلى طرحها مؤسسات التعليم العالي لتلبية حاجة سوق العمل من التخصصات المطلوبة؟**

أولاً يجب أن نعلم بأن التخصصات يحكمها سوق العمل وحاجة المجتمع والدولة، ولكن بالطبع وحسب رؤية ٢٠٣٠ وحسب استراتيجية مجلس التعليم العالي وأمانته فإنه توجد تخصصات مطلوبة للمستقبل المنظور وهي كثيرة، ومنها على سبيل المثال تخصصات: الطاقة المتجددة، التغذية، الذكاء الاصطناعي وأنترنيت الأشياء، أمن المعلومات، ريادة الأعمال، التقنية المالية – فينتك، التصميم الالكتروني، الإنتاج التلفزيوني والإذاعي.

الأستاذ الدكتور منصور أحمد العالي

رئيس الجامعة الأهلية

التحصيل العلمي والخبرات العلمية :

- **درجة الدكتوراه في علم الحاسوب-قواعد المعلومات والذكاء الاصطناعي (جامعة أستن -المملكة المتحدة)**
- **التحق بالعمل كعضو هيئة تدريس في جامعة البحرين عام ١٩٨٩، وشغل منصب رئيس قسم علم الحاسوب ثم مدير التعليم المستمر.**
- **التحق بالجامعة الأهلية عام ٢٠٠٩، حيث تقلد منصب عميد شؤون الطلبة وعميد كلية تقنية المعلومات.**
- **بدأ الأستاذ الدكتور منصور العالي رئاسته للجامعة الأهلية منذ عام ٢٠١٥.**

الدكتورة فرزانة عبدالله المراغي
مدير إدارة البحث العلمي

الأداء البحثي للجامعات

يُعد الإنتاج البحثي لمؤسسات التعليم العالي من العوامل الأساسية في التصنيفات العالمية للجامعات، لذا نجد التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (شنغهاي)، وتصنيف تايمز، وتصنيف QS، جميعها تخصص أوزاناً ليست بالقليلة للإنتاج البحثي عند تقييمها للجامعات. حيث تقيس هذه التصنيفات الأداء البحثي للمؤسسة من خلال عدد من المعايير الفرعية أهمها النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة، ولاسيما تلك ذات معامل التأثير المرتفع (Impact Factor)، وعدد براءات الاختراع والابتكارات، وعدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الجوائز العالمية كجائزة نوبل.

وهناك العديد من العوامل التي تسهم في تطوير الأداء البحثي للجامعات، أهمها الموازنات المخصصة للبحث العلمي، ومدى قدرة الجامعة على نيل تمويل للبحوث التي تجريها من قطاع الصناعة والأعمال، ومدى قدرة أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء أبحاث لها مردودها الإيجابي علمياً واقتصادياً واجتماعياً، وإن هذا لن يتأتى إلا من خلال توفير البيئة الملائمة لهؤلاء الباحثين لإجراء البحوث، ولاسيما من حيث مراعاة النصاب التدريسي، وتوفير المختبرات والأدوات والمصادر اللازمة، وعقد الشراكات الدولية والمشاركة في المحافل العلمية التي تسهم في تبادل الخبرات ونقل المعرفة.

وتولي التقارير الدولية اهتماماً بقدرة الدول على الابتكار، فعلى سبيل المثال تقرير التنافسية العالمي يقيس هذه القدرة من خلال عدد من المعايير أهمها جودة مؤسسات البحث العلمي، وإنفاق الشركات على البحث والتطوير، والتعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين، ونسبة طلبات براءات الاختراع مقارنة بعدد السكان. ويُعد الابتكار أساس التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، فالدول والمجتمعات التي تتبنى اقتصاد المعرفة هي تلك التي تتمكن من تحويل نتائج بحوثها وابتكاراتها – ولاسيما في المجالات التقنية والطبية والهندسية – إلى منتجات تسهم في رفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاه للمجتمع.

إن أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين وطلبة الدراسات العليا هم النواه التي تنتج البحوث في مؤسسات التعليم العالي، لذا فإن تمكينهم من المهارات البحثية، ومواكبتهم لأحدث المستجدات في تخصصاتهم، ودعمهم وتدريبهم، يعد من السبل الكفيلة بالارتقاء بمخرجات البحوث. من هنا فإن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في مملكة البحرين تولي الباحثين اهتماماً ملموساً، حيث وجهت أحد أهدافها إلى تعزيز القدرات البحثية الجامعية. ولذا فإن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ممثلة في إدارة البحث العلمي تسعى إلى دعم أعضاء الهيئات التدريسية والباحثين في مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير الفرص التدريبية لتعزيز مهاراتهم البحثية، ولهذا الغرض فإنه يتم عقد الاتفاقيات مع خبراء دوليين في هذا المجال، لتقديم أفضل الممارسات في إجراء البحوث على الصعيد العالمي

الدكتور زهير نافع العاني

متطلبات الحوكمة لأداء جامعي أفضل في قطاع التعليم العالي

الحوكمة (Governance) في التعليم العالي تُعتبر من المواضيع الحديثة نسبياً، فهي تساهم في وضع إدارات مؤسسات التعليم العالي أمام مسؤولياتهم لجعل المؤسسة التعليمية قوية تحقق أعلى مستويات الأداء، وتكون مسؤولة عن إدخال التحسينات على المؤسسة للنهوض برسالتها، فالحوكمة تضم الآليات التي تضمن كفاءة اتخاذ القرار وتحسين الأداء وضمان جودة العمل المؤسسي، وبالتالي فإنها ستساهم وبشكل فعّال في سد الفجوة بين مهارات خريجو التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

ولمصطلح حوكمة المؤسسات تعاريف متعددة، وضعها الكثير من المفكرين والباحثين والمنظمات الدولية والمهنية ، وتم ذِكرها في العديد من البحوث والدراسات، ومن هذه التعاريف، وكما وردت في احدى هذه الدراسات ، تعريف مؤسسة التمويل الدولية بأنها «النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها»، وتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم حوكمة المؤسسات في العام ١٩٩٨م، بأنه «النظام الذي يوجه أعمال المؤسسة ويضبطها، إذ يصف الحقوق والواجبات ويوزّعها بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة ، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم الأداء ومراقبته». أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فعدّها « الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها. وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة». واستخلصت الدراسة من جملة التعاريف التي وردت فيها، عدداً من المعاني لمفهوم حوكمة الجامعات، فهي: «مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الجامعة، تنظيم للعلاقات بين مجالس حوكمة الجامعة (مجلس الأمناء، مجلس الجامعة، مجلس العمداء)، مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الجامعة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين إدارة الجامعة ومجالس حوكمة الجامعة بما يضمن جودة مخرجات الجامعة». كما بينت الدراسة بأن النهوض بالوظيفة العلمية والتعليمية في أي جامعة يقتضي تطوّر الحوكمة والإداء المؤسسي فيها بما يضمن الشفافية في العمل، والمسائلة عن الأداء والنتائج، والمشاركة المؤسسية لجميع الأطراف.

وفي سياق متصل، بينت إحدى الدراسات بان عمليات الحوكمة في التعليم العالي تتناول أبعاداً متعددة من أبعاد المؤسسة، متمثلةً بكيفية تماسك أجزاءها، وكيفية ممارستها للسلطة، وكيفية اتصالها بالأعضاء الداخليين (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس)، وكيفية اتخاذها للقرارات، وكيفية تفويضها للمسؤولية عن القرارات والإجراءات الداخلية، ومدى قيامها بذلك. وان من أهم الأمور التي ستنعكس على الارتقاء بأداء الجامعات وكفاءتها هي: العمل من أجل تبني معايير الحوكمة وإرساء قواعدها في الجامعات من أجل زيادة قدرتها على التميّز ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، والعمل على تطوير التشريعات التي تضمن الاستقلال الحقيقي للجامعات من مختلف الجوانب المالية والإدارية، ونشر ثقافة الحوكمة الجيدة بما تتضمنه من معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة.

والجدير بالذكر، فأن مشاركة الطلبة ومناقشة مسارات القرارات التي تصدرها المؤسسة التعليمية ليكونوا جزءا من عملية صنع القرار داخل المؤسسة، سيعزز من ثقتهم في أنفسهم ويدربهم على تحمل المسؤولية ويزرع فيهم روح المشاركة الايجابية في الحياة العامة.

وتسعى الامانة العامة لمجلس التعليم العالي إلى الارتقاء بمستوى التعليم في قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين وبشتى الميادين ، ومن ضمنها تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي المؤسسي على مؤسسات التعليم العالي، والتي شملت ثمانية معايير رئيسية، وعلى رأسها معيار الحوكمة والاستراتيجية والإدارة المالية، لضمان تبني المؤسسات التعليمية نظم حوكمة متطورة لأداء جامعي افضل متمثلة في انظمة شفافة تؤطر لعمل المجالس واللجان لتحديد الصلاحيات والمهام التي تمنح للإدارات التنفيذية في الجامعة على جميع مستويات الهرم الاداري والتي تشكل ضمانا لتحديد المسؤوليات وتطبيق المسائلة بأنواعها المختلفة في بيئة جامعية ذات شفافية عالية ومشاركة من جميع قطاعات المستفيدين بمن فيهم الطلبة .

> الحوكمة تضم الآليات التي تضمن كفاءة اتخاذ القرار وتحسين الأداء وضمان جودة العمل المؤسسي، وبالتالي فإنها ستساهم وبشكل فعّال في سد الفجوة بين مهارات خريجي التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

الدكتور أحمد نصحي الباز

الرهانات الأساسية لتفعيل التميز البحثي في تجسير الفجوة بين التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال

يعتبر البحث العلمي أداة رئيسية لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، لذا فقد بات من الضروري تعزيز الاهتمام بمستقبله والعمل على استثماره والنهوض به والتميز فيه من خلال العمل على حل قضايا ومشكلات المجتمع، وتلبية متطلبات قطاع الصناعة والأعمال.

ويعد تجسير الفجوة بين مؤسسات التعليم العالي و قطاع الصناعة والأعمال عن طريق توجيه البحث العلمي نحو تلبية متطلبات تلك القطاعات، يعد من العوامل المهمة التي تحقق غايات وأهداف التنمية الشاملة المستدامة، وفي الوقت نفسه تطور كلا الجانبين، فبالنسبة لقطاع الصناعة والأعمال يؤدي الربط إلى تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، مما يدعم قدراته التنافسية على المستوى المحلي والدولي، بالإضافة إلى رفع القدرات التقنية لكوادره البشرية وتوفير معلومات للمنتجين، أما بالنسبة للبحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي فإن هذا الربط يؤدي إلى دعم البنى البحثية وزيادة الموارد التمويلية لهذه المؤسسات مما يمكنها من زيادة قدراتها التكنولوجية وتأهيل كوادرها لمواكبة التطورات التكنولوجية، بالإضافة لتوفير التغذية الراجعة من قطاع الصناعة والأعمال التي تساعد في تحديد الأولويات البحثية التي تخدم تطور الإنتاج.

وقد هدفت العديد من الدراسات إلى تسليط الضوء على أهمية الشراكة البحثية بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال من خلال تحديد مفهومها، وتشخيص المعوقات، وتقديم الحلول المناسبة لها، ودراسة التنظيم القانوني للشراكة البحثية، وبعدها الاقتصادي، حيث أشار بعضها إلى أن أهم الطرق لربط البحث العلمي بقطاع الصناعة والأعمال، هو إيجاد أبحاث ذات تطبيقات تعود بالمنفعة المادية على تلك القطاعات، الأمر الذي يشجع كل منهم على الانخراط في هذا المجال والمغامرة والحصول على مردود مقابل الخدمات المطلوبة منه، وأفضل هذه الأبحاث من وجهة نظر قطاع الصناعة والأعمال هي الأبحاث ذات التطبيق الصناعي، لذلك نجد أن قطاع الصناعة هو أكبر الداعمين للبحث العلمي والباحثين، نظراً لأن هذه العلاقة هي السبيل الأمثل لنقل وتوطين التكنولوجيا والتحديث والتطوير وإكساب الصناعة والدولة بشكل عام القدرة على المنافسة.

وعطفاً على ما سبق فإن بناء رؤية متكاملة لتحقيق التميز البحثي لمؤسسات التعليم العالي من منطلق توجيه البحث العلمي وفقاً لمتطلبات قطاع الصناعة والأعمال، لابد أن تقوم على مثلث ذي ثلاثة أضلاع:

١. **مؤسسات التعليم العالي**: التي ترفد مؤسسات ومراكز البحث العلمي بالباحثين وتستفيد من نتائج البحث العلمي في تطوير برامجها ومناهجها.

٢. **البحث العلمي**: يستمد الدعم الأكبر من قطاع الصناعة والأعمال لتنفيذ مهام البحث العلمي والتطوير ويفرض تقديم الحلول العلمية والتقنية للمشكلات المطروحة من جانب ذلك القطاع الحيوي.

٣. **قطاع الصناعة والأعمال**: يوجه التعليم العالي ليلبي احتياجاته الأساسية من الكوادر البشرية المتخصصة بما يحقق التكامل بين العملية التعليمية والبحث العلمي والتنمية الشاملة المستدامة.

وانطلاقاً مما سبق يمكن عرض بعض الرهانات الأساسية التي من شأنها تحقيق التميز البحثي لمؤسسات التعليم العالي وربطه بمتطلبات قطاع الصناعة والأعمال على النحو التالي:

- تطوير فلسفة التعليم العالي لدى القيادات الجامعية، وأصحاب مؤسسات التعليم العالي الخاصة بأن المهمة الأساسية لتلك المؤسسات ليست فقط التعليم، ورفد العناصر البشرية بذلك، وإنما مهمتها أيضاً خلق روابط شراكة مع قطاع الصناعة والأعمال، بغرض إجراء البحوث التطبيقية، أو تقديم استشارات.
- تعديل نظرة المجتمع تجاه مؤسسات التعليم العالي من خلال إيجاد برامج إعلامية للتعريف بإمكانات تلك المؤسسات العلمية وتوجهاتها البحثية، وبما يدعم اعتراف قطاع الصناعة والأعمال بمختلف مجالاته وتخصصاته بأهمية البحث العلمي وأنها بأمس الحاجة إليه.
- جعل مؤسسات التعليم العالي مركز خبرة بما تحويه من إمكانات فنية وبشرية متخصصة، وتوجيهها تسويقياً وفق متطلبات قطاع الصناعة والأعمال من البحوث والبرامج التدريبية والاستشارات والخبرات.
- وضوح أهداف البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، وتحديد أولوياته على أساس الدراسة العلمية لأوضاع التعليم العالي، والواقع الاجتماعي والاقتصادي، وأن يوجه لحل قضايا ومشكلات المجتمع، وخدمة قضايا التنمية.
- تعزيز مكانة البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية، واتباع المؤسسة سياسة استقطاب الكفاءات، والقدرات المتميزة، وتوفير مناخ معزز ومحفز لبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية في المؤسسة، وتوفير معايير واضحة للترقيات والمكافآت، وتوفير التدريب والتطوير المستمر لهم .
- تمثيل قطاع الصناعة والأعمال المختلفة في فرق التخطيط والتطوير والقرار داخل مؤسسات التعليم العالي، ما يسمح بتوافق نتائج البحث العلمي مع متطلبات التنمية الشاملة.
- اعتماد صيغة للتعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال لضمان حقوق الطرفين، وتحديد مسئولية كل منهما.
- السماح لقطاع الصناعة والأعمال بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة البحث والتطوير بمؤسسات التعليم العالي (التمويل مقابل التطوير) منها: تمويل بعض المشاريع البحثية، إنشاء وتطوير مراكز بحوث متخصصة، عقد الفعاليات العلمية، تخصيص جوائز لمشاريع بحثية، الإسهام في توفير الأجهزة المعملية عالية التقنية.
- توفير وتحديث وصيانة مصادر المعرفة وأوعيتها، وتحويل بوابة مؤسسات التعليم العالي على شبكة الإنترنت إلى مصدر معرفي متكامل، إضافة على تشجيع البحوث المتميزة وخاصة التي تعالج قضايا التنمية، وتقديم التسهيلات المختلفة بشأنها.

وبناءً على ما سبق فإن تجسير الفجوة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال يعتمد بشكل أساسي على تطوير العلاقة بينهما من مجرد التعاون إلى تحقيق الشراكة الفاعلة.

حصولهم على شهادة تؤهلهم لنيل زمالة
أكاديمية التعليم العالي البريطانية

تخريج ٦٥ مشاركًا في برنامج تمهين أساتذة الجامعات

مشاركون: البرنامج عزز مهاراتنا العلمية وزودنا بخبرات قيمة

أقامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي حفل تخريج المشاركين في برنامج تمهين أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، والذي ضم ٦٥ مشاركاً من أساتذة مؤسسات التعليم العالي المحلية الحكومية والإقليمية والخاصة، وذلك بعد أن أنهوا كافة متطلبات البرنامج، بالتعاون مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية.

ويأتي هذا البرنامج في ضوء الاتفاقية المبرمة بين مجلس التعليم العالي وأكاديمية التعليم العالي البريطانية، ويتماشى مع إطار المعايير المهنية المعتمد في المملكة المتحدة، ويهدف إلى تسهيل الحصول على الاعتراف المهني والزمالة من هذه الأكاديمية، والتي تعدّ اعترافا دولياً بمهنية الحاصل عليها، وقد اشتمل البرنامج على ثلاث وحدات، ركزت الوحدة الأولى على الممارسة الشخصية والمهنية في قطاع التعليم العالي، وتناولت الوحدة الثانية تعزيز ممارسات عمليات التعليم والتعلم، وتطرقت الوحدة الثالثة إلى تصميم المناهج والتقييم، وذلك إضافةً إلى المشروعات والأنشطة التي يكلف المشاركون بتنفيذها في الفترات ما بين عقد الوحدات.

وبهذه المناسبة قال سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي: إننا سعداء بقطف ثمار إحدى المبادرات التطويرية المنفذة ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للأعوام ٢٠١٤-٢٠٢٤، من خلال النجاح الذي تحقق في هذا البرنامج التدريبي الذي نفذناه بالتعاون مع أحد أبرز بيوت الخبرة العالمية في مجال تمهين أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ونعتز بمنح هذه النخبة من الخريجين شهادة معتمدة في التنمية المهنية، كما نبارك حصول عدد منهم على زمالة أكاديمية التعليم العالي البريطانية، التي أتيحت لهم فرصة التقدم بطلب الحصول عليها بعد استكمالهم متطلبات هذا البرنامج.

وأضاف سعادة الوزير أن هذا البرنامج التدريبي النوعي يأتي في سياق الجهد التطويري الذي يقوده مجلس التعليم العالي، تنفيذًا للسياسات الحكومية ولمبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، بهدف تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، من خلال توفير برامج أكاديمية تواكب العصر وتستجيب لاحتياجات سوق العمل، يتولى تقديمها أساتذة تتوافر فيهم الكفاءة العالية، في بيئة جامعية تساعد على البحث العلمي، بإشراف ومتابعة نظام إداري متميز، مشيدًا الوزير بجهود المختصين في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، الذين قاموا بالإعداد والتنسيق والمتابعة من أجل إنجاح هذا البرنامج المهم.

تجربة مميزة

من جانب آخر، أكدت الأستاذة مريم الفاضل، مساعد بحث وتدريس بجامعة البحرين أن

برنامج تمهين أعضاء هيئة التدريس كان بمثابة الحاضنة التي جمعت وشكّلت خلاصة تجارب مجموعة من الأكاديميين في مختلف التخصصات من مؤسسات التعليم العالي داخل مملكة البحرين»، وتضيف الفاضل «قد ساهم حصولي على هذه الشهادة في تعزيز مفهوم التطوير المستمر وزيادة تطلعاتي المستقبلية في تنمية مهاراتي العلمية والتعليمية، والسعي إلى كسب كل ما هو جديد ومبتكر في هذا المجال.

فيما قال الدكتور عمار الدلال من الجامعة الأهلية إن مقدمي برنامج التمهين خبراء في مجال التعلم والتعليم، ولأنهم على اتصال مباشر مع أكاديمية التعليم العالي، فكان من المفيد أن نحصل على المعلومة من مصدرها، كما أن البرنامج أتاح لي الاطلاع على طرق ووسائل متعددة ومتطورة تستخدم التكنولوجيا الحديثة والتي يسهل ممارستها مع الطلبة في الصف ويضيف الدلال: «إن هذه الطرق واعدة ومجدية عمليا، إذ إنها مكنتني من تطبيق بعضها مع الطلاب، وآتت ثمارها في تحسين واضح في استيعاب الطلاب لمحتوى المادة العلمية.

تطوير أساليب التدريس

بدورها أشارت الدكتورة حورية الديب من جامعة العلوم التطبيقية إلى أن البرنامج منحها فرصة فريدة، وشكّل لها نقلة نوعية مميزة للتعرف إلى المفاهيم الحديثة والممارسات الأكاديمية الفاعلة للتعليم والتعلم في المجالات المهنية المختلفة، مثل تخطيط وتصميم أنشطة التعلم وتطبيق أساليب التقييم المختلفة للمتعلمين، وتوفير بيئة تعليمية فاعلة لدعم وإرشاد المتعلمين، واستخدام أساليب متطورة ومتنوعة للتدريس لتسهيل عملية التعلم للطلاب، وكذلك تطبيق طرق مختلفة لتطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي لاستخدام أساليب تربوية وتعليمية متطورة، والقيام بأبحاث علمية في مجالات التخصص، والاستفادة منها في تحسين الممارسات الاحترافية للتعليم والتعلم.

وأثنى الدكتور مهند المشهداني رئيس الجامعة الخليجية على إتاحة الفرصة للمشاركة في هذا البرنامج الذي ساهم في تعزيز طرق التدريس والتقييم ودفع عجلة التعليم والتعلم في مملكة البحرين، وفي اتجاه تحقيق رؤية جلالة الملك المفدى في تطوير قطاع التعليم والبحث العلمي، ويرى «أن الحصول على هذه الشهادة بني أساساً على مجموعة من المجالات الخاصة بالتعليم والتعلم والتطوير الذاتي والبحث العلمي، وإن تطوير هذه المجالات لدى الأستاذ الجامعي ينعكس مباشرةً على مستوى المقرر الدراسي، وبالتالي على جودة المخرج من طلاب الجامعة».

بحث استضافة جامعة الهداية الخليفية لبرامج أكاديمية أمريكية متميزة

استقبل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم، بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى، سعادة السيد جاستين هيكس سيبيريل سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، بمناسبة توليه مهام عمله الدبلوماسي الجديد في المملكة.

وأشاد الوزير بالعلاقات التاريخية الوثيقة التي تربط البلدين والشعبين الصديقين، وبما يشهده التعاون المشترك من نماءٍ وازدهار في كافة المجالات، بما في ذلك المجال التعليمي.

وقد تم خلال اللقاء بحث فتح آفاق جديدة من التعاون التعليمي بين البلدين، وخاصةً فيما يتعلق بمشروع جامعة الهداية الخليفية، من خلال دراسة إمكانية استضافة برامج أكاديمية متميزة بالتعاون مع جامعات أمريكية مرموقة.

كما أطّلع السفير على أبرز الخدمات التي تقدمها الوزارة ومشروعاتها التطويرية.

حضر المقابلة الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، والسيد توماس تانر الملحق الإعلامي والثقافي بالسفارة الأمريكية لدى المملكة.

رعى مؤتمر التميز الجامعي للشرق الأوسط وأفريقيا ..

وزير التربية: قانون التعليم العالي ألزم الجامعات بتوفير تخصصات ملبية لمتطلبات التنمية

أكّـد سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمـي وزيـر التربيـة والتعليـم رئيـس مجلـس التعليـم العالي أنه بإصـدار مملكـة البحريـن لقانـون التعليـم العالـي فـي العـام ٢٠٠٥، أصبحت حقوق والتزامات مؤسسـات التعليـم العالـي واضحـة حيـال الطلبـة والمجتمـع، ومـن أهمهـا توفيـر البرامـج الأكاديميـة والبحوث العلمية الملبيـة لمتطلبات التنمية الشـاملة.

جـاء ذلـك لـدى رعايتـه بجامعـة البحريـن فعاليـات المؤتمـر الاستراتيجي السـنوي الثامن لتعزيز التميـز الجامعـي بجميـع أشـكاله بـدول الشـرق الأوسـط وأفريقيـا، والـذي أقيـم خـلال الفتـرة ٤ – ٦ مـارس ٢٠١٨، بمشـاركة ٢٠٠ مسـؤولًا وأكاديميًـا فـي ٧٠ جامعـة مـن ٤٠ دولـة.

وأضـاف الوزيـر أن مجلـس التعليـم العالـي، الـذي أنشـئ بنـاءً علـى هـذا القانـون، بـذل جهـودًا كبيـرة فـي توفيـر التسـهيلات المشـجعة للاستثمار في هذا القطاع التعليمي الحيوي، وأسـهم فـي الارتقـاء بأداء المؤسسـات الجامعيـة، عبـر تنفيذ العـديـد مـن المبـادرات النوعيـة، ومـنهـا إطـلاق اسـتراتيجيتيـن تطويريتيـن للتعليـم العالي والبحـث العلمي للأعـوام ٢٠١٤-٢٠٢٤، تم في إطارهما تنفيذ مشـروع الاعتماد الأكاديمي المؤسسـي لمؤسسات التعليـم العالـي، بالتعـاون مع مجلس الاعتمـاد البريطاني، ومشـروع تدريـب الأسـاتذة الجامعيين، بالتعـاون مـع أكاديمية التعليـم العالي البريطانيـة، وبرنامـج التنمية المهنيـة للباحثين بمؤسسـات التعليم العالـي، بالتعـاون مـع المجلـس الثقافـي البريطاني.

كمـا أشـار الوزيـر إلـى أن المملكة، وضمـن جهودها للارتقـاء بمخرجات هـذا القطـاع، أنشـأت بقـرار من مجلـس الـوزراء الموقر لجنـة للاعتماد الأكاديمـي، تضـم فـي عضويتهـا عـددًا مـن الخبـراء والمختصيـن، مهمتهـا وضـع معاييـر الاعتمـاد الأكاديمـي، والتوصية بمنـح الاعتماد لمؤسسـات التعليـم العالي.

وأكـد أن إقامة مثل هـذا المؤتمر الدولي علـى أرض البحرين، يعكس المكانـة التعليميـة الرفيعـة التـي تحظـى بهـا فـي ظـل قيادتهـا الحكيمـة، ويعـزز مـن جهودهـا فـي التحول إلـى مركز جـذب إقليمي للتعليم الجامعي، مشـيدًا بدور جامعة البحرين كشـريك اسـتراتيجي فـي تنظيم هـذا المحفـل التعليمـي المهم.

وزير التربية يستقبل وفد جامعة سالفورد البريطانية

استقبل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى وفد جامعة سالفورد البريطانية، المؤلف من البروفسورة هيلين مارشال نائب المستشار، والبروفسور كيث شارب نائب رئيس الجامعة البريطانية في البحرين، والسيدة جولي تشارج مديرة المالية بالجامعة، والدكتورة جولي كروس المديرة الإقليمية للحسابات، والآنسة إيما كينغ مديرة المشروع، حيث اطلع الوزير على الخطوات التي اتخذتها الجامعة للبدء في طرح برامجها الأكاديمية في مملكة البحرين خلال العام الدراسي القادم وخطتها التشغيلية، مؤكداً وزير التربية والتعليم أن مجلس التعليم العالي يولي اهتماماً كبيراً باستقطاب وتشجيع الجامعات الخارجية العريقة لفتح فروع لها في مملكة البحرين، وذلك للارتقاء بالخدمات المقدمة على صعيد التعليم العالي.

ومن جانبهم وجه وفد جامعة سالفورد البريطانية الشكر والتقدير لما وجدوه من تعاون من قبل مجلس التعليم العالي، معبرين عن تطلعهم للبدء في فتح المجال أمام الطلبة للانضمام إلى الجامعة خلال العام الدراسي القادم، ومشيدين في نفس الوقت بالإجراءات والقوانين والأنظمة التي يطبقها المجلس، والتي تدعو إلى الثقة وتشجع الجامعات على مباشرة عملها في مملكة البحرين.

حضر اللقاء الدكتور عبد الغني الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي، والدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية، والأستاذة كفاية العنزور مديرة إدارة المنظمات واللجان.

ويبحث التعاون التعليمي مع جمهورية روسيا الاتحادية

استقبل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم، بمكتبه بديوان الوزارة، وفدًا برلمانيًا من مجلس الدوما بجمهورية روسيا الاتحادية، برئاسة سعادة النائب رسول بوريسوفيتش بوتاشيف، وبحضور سعادة السيد علي عبد الله العرادي النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

وتم خلال المقابلة بحث العديد من الموضوعات المتصلة بتعزيز العلاقات التعليمية بين مملكة البحرين والجمهورية الروسية، ومنها تطوير مستوى التعاون في مجالات: التعليم العالي، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، الزيارات الطلابية المتبادلة، الرياضة المدرسية.

وأكّد الوزير اهتمام المملكة بفتح آفاق جديدة للتعاون التعليمي مع روسيا، بما يصب في مصلحة البلدين والشعبين الصديقين، وذلك في إطار الحرص على الاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة والمتميزة، لتطوير مستوى الخدمات التعليمية المقدمة في جميع المراحل الدراسية.

من جهته، أعرب النائب بوتاشيف عن ترحيب بلاده بمد جسور التعاون التعليمي مع المملكة، منوهًا بمتانة العلاقات البحرينية الروسية، وما تشهده من تطور مستمر في العديد من المجالات.

حضر المقابلة عدد من المسؤولين بالوزارة.

ويستقبل السفير الإيطالي ومسؤولين بمؤسسات التعليم العالي الإيطالية

استقبل وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى سفير جمهورية إيطاليا المعتمد لدى مملكة البحرين دومينيكو بيلاتو والوفد المرافق له من مؤسسات التعليم العالي الإيطالية منها :

(Albertina ,Conservatorio Giuseppe ,University of Messina).

حيث تم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك في مجال التعليم العالي.

كما أطلعهم الوزير على الجهود التي تبذلها المملكة لتشجيع الاستثمار في التعليم العالي، موضحاً طبيعة النظام التعليمي في هذا القطاع والقانون واللوائح المنظمة له بحيث يتم الحفاظ على التوزان بين تشجيع الاستثمار ونوعية البرامج الأكاديمية المقدمة للطلبة.

وعلى صعيد متصل، أطلع الوزير السفير الإيطالي والوفد المرافق له على مشروع تأسيس جامعة الهداية الخليفية الذي يأتي تنفيذاً للتوجيه الملكي السامي والمتمثل في تطوير مدرسة الهداية الخليفية لتكون جامعة وطنية جديدة، تقدم برامج أكاديمية متطورة ومتميزة.

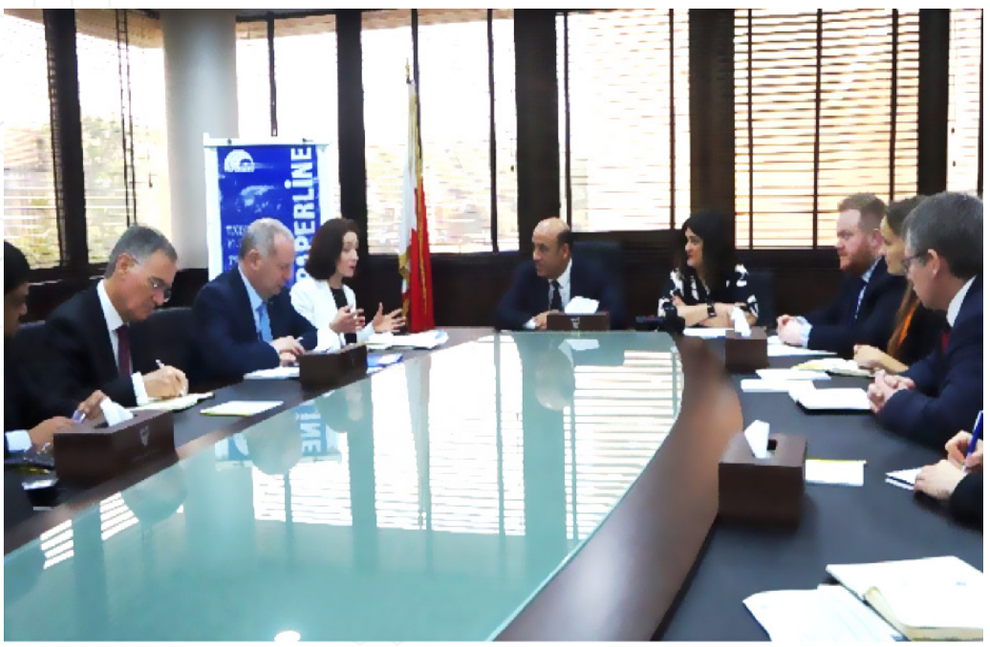

الأمين العام للتعليم العالي يبحث مجالات التعاون مع وفد من جامعات بريطانية

التقى الدكتور عبد الغني الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي بمكتبه بديوان الوزارة، وفداً مؤلفاً من ٧ جامعات بريطانية، وذلك بمناسبة زيارته للمملكة، حيث بحث معه سبل تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي وبرامجه المختلفة، وخاصةً ما يعزز احتياجات المملكة وسوق العمل في هذا المجال التعليمي الحيوي.

وأشار الأمين العام إلى عراقة التعاون والشراكة مع المملكة المتحدة في مختلف المجالات ومنها التعليمي، حيث توجد شراكات مهمة بين جامعات بريطانية وجامعات بحرينية خاصة في تخصصات مختلفة، فضلاً عن التعاون بين الأمانة العامة وأكاديمية التعليم العالي البريطانية في تدريب الهيئات الأكاديمية بالجامعات المحلية، والتعاون مع مجلس التعليم العالي البريطاني فيما يتعلق بالاعتماد الأكاديمي والمؤسسي.

ومن جانبهم، طرح أعضاء الوفد تساؤلاتهم حول التعليم العالي في المملكة ومجالات الاستثمار في هذا القطاع والتخصصات المطلوب التعاون فيها.

بدورها، أوضحت الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية أن التعليم العالي في المملكة يخضع إلى قانون ولوائح واضحة، وأن هذا القطاع الحيوي مهتم في الوقت الحاضر بتعزيز الشراكات في مجال تقديم برامج أكاديمية متميزة تخدم التنمية في المملكة.

بحث الاستعدادات النهائية لافتتاح كلية «فاتيل البحرين»

استقبل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي، بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى، سعادة الشيخ خالد بن حمود آل خليفة الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، حيث بحث معه استعدادات الهيئة النهائية لافتتاح كلية «فاتيل البحرين» خلال شهر أكتوبر ٢٠١٨، والتي ستستضيف برنامج البكالوريوس في إدارة الفنادق الدولية، الذي يمثل أحد برامج مجموعة «فاتيل» الفرنسية.

وأكد سعادة الوزير تشجيع مجلس التعليم العالي للاستثمار في هذا القطاع التعليمي الحيوي، مع الحرص على استحداث التخصصات الملبية لمتطلبات سوق العمل، وتعزيز التعاون في هذا المجال مع مؤسسات التعليم العالي الدولية المرموقة وغيرها من بيوت الخبرة ذات الاختصاص، متطلعًا إلى أن تُشكل كلية «فاتيل البحرين» إضافة نوعية لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، ومشيدًا بجهود هيئة البحرين للسياحة والمعارض في إنشاء هذه الكلية.

حضر المقابلة السيد جيسوس فلوريدو المستشار بهيئة البحرين للسياحة والمعارض، والدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، وعدد من المسؤولين بوزارة التربية والتعليم.

بدء المرحلة الثانية من الاعتماد الأكاديمي المؤسسي

ويأتي تدشين هذه المرحلة من المشروع بعد النجاح الذي حققته المرحلة الأولى، التي تم خلالها منح الاعتماد لثلاث مؤسسات تعليم عال في عام ٢٠١٧، وهي جامعة البحرين، وكلية البحرين التقنية (بوليتكنيك البحرين)، والجامعة الملكية للبنات، كما تم الانتهاء من الفحص المرحلي لهذه المؤسسات الثلاث وفقاً لآلية الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي، التي تتطلب مراجعة المؤسسة بعد سنة من حصولها على الاعتماد، لضمان استمرارية الحفاظ على المستويات المطلوبة من معايير الاعتماد ومؤشراته.

والجدير بالذكر أن مشروع الاعتماد الأكاديمي المؤسسي يأتي في سياق المشروعات الاستراتيجية العديدة التي يتبناها مجلس التعليم العالي، للارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة إلى المعايير العالمية، تنفيذًا لأولويات برنامج عمل الحكومة بهذا الخصوص، حيث سيؤدي نيل مؤسسات التعليم العالي لهذا الاعتماد إلى زيادة الثقة في برامجها الأكاديمية، وتأهيلها كذلك للحصول على الاعتماد الدولي مستقبلًا .

هذا وتتابع الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي جاهزية بقية مؤسسات التعليم العالي للمراحل القادمة من هذا المشروع، من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات وورش العمل والمتابعات المستمرة لاستكمال المتطلبات والشروط اللازمة، حيث تم الانتهاء من تحديد مواعيد الفحص لجميع المراحل المقبلة، وتمت جدولة جميع مؤسسات التعليم العالي المتبقية بحيث يتم الانتهاء من تنفيذ مشروع الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي في أبريل ٢٠٢٠.

«الملكية للبنات» و«البحرين الطبية» تحصلان على الاعتماد الأكاديمي من عدة دول

وكنتيجة لاهتمام مجلس التعليم العالي بالارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي بما يؤهلها لنيل الاعتماد الأكاديمي محليًا ودوليًا، حصلت الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية على موافقة وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية الشقيقة على إدراج برنامج بكالوريوس الطب البشري الذي تقدمه الجامعة ضمن قائمة البرامج الأكاديمية الموصى بها. وأعرب رئيس الجامعة د. سمير العتوم، لدى استقباله سعادة وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم له بهذه المناسبة، عن الاعتزاز بتلقي هذا الخبر من الوزارة، والذي يعد انعكاسًا للتطور الذي يشهده قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين، مؤكدًا أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق من دون الدعم المتواصل من مجلس التعليم العالي وأمانته العامة.

من جانبٍ آخر، تمكنت الجامعة الملكية للبنات من الانضمام إلى قائمة المؤسسات الجامعية الموصى بها في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان.

الدكتورة منار زيد
رئيس البحوث العلمية والتقنية

هل دعمت تكنولوجيات الأجهزة المحمولة التعلم في التعليم العالي وحسنت مخرجاته؟ بين مؤيد ومعارض؛ قصة نجاح

لقد أدى التطور الكبير في تقنية الاتصال والمعلومات وانتشار المعرفة الالكترونية بين طلاب المدارس والجامعات إلى ظهور أشكال جديدة من نظم التعليم، ففي العقد الماضي ظهرت أدوات التعليم والتدريب المعتمدة على الحاسوب بشكل رئيسي وعلى أساليب التفاعل المختلفة معه مستفيدة من الأقراص المضغوطة والشبكات المحلية، وخلال القرن الحالي تطور مفهوم التعلم الالكتروني وتميزت أدواته باستعمال الانترنت، أما خلال هذه السنوات، فتم استثمار تقنيات الاتصالات اللاسلكية عامة والنقالة خاصة ليظهر مصطلح جديد في مجال التعلم أطلق عليه Mobile Learning أوm-Learning، أو التعلم النقال أو التعلم المحمول.

ولأهمية هذا النوع من التعلم خصصت منظمة اليونسكو مؤتمرها المنعقد في فبراير/ شباط ٢٠١٣ بباريس لتعزيز مبادرة حق التعليم بالأجهزة المحمولة أو ما بات يُعرف بـ«التعليم النقال» ، الذي نظمته الأمم المتحدة بحضور شخصيات دولية رفيعة وعدد من الاختصاصيين والممارسين المهنيين وراسمي السياسات المعنيين بمسائل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم ومندوبين من المنظمات غير الحكومية والشركات المعنية؛ لوضع الأساليب المبتكرة للتعلّم باستخدام تكنولوجيات الأجهزة المحمولة ومن خلالها، وإمكانية إسهام هذه التكنولوجيات في تحقيق أهداف التعليم للجميع وفي تحسين جودة التعليم على سلم أولويات أجندة فعاليات العام ٢٠١٣.

وصاحب كل ذلك، تأكيد دائم ومستمر من جانب المنظمات الدولية(اليونسكو) على « أن التعلم بالأجهزة المحمولة لم يعد مجرد إمكانية نظرية بل هو حقيقة قائمة على أرض الواقع»، فبفضل الوظائف التفاعلية التي تنطوي عليها يُمكن تبسيط عمليات التقييم وتوفير مؤشرات فورية لتقدم الطالب في تعلمه، وإدراج الدرجات الممنوحة ضمن سجله الخاص دون الحاجة إلى ورق وأقلام حمراء أو إدخال بيانات معقدة وهكذا فبتسريع المهام اللوجستية الشاقة أو الاستغناء عنها، يُتاح لأعضاء هيئة التدريس مزيد من الوقت للعمل مع الطلبة بصورة مباشرة .

ونعرض هنا قصة نجاح لإحدى الممارسات في مجال تطبيق تكنولوجيات الأجهزة المحمولة في إحدى الجامعات الأمريكية وهي الجامعة الأمريكية في تكساس Texas؛ جامعة آبيلين المسيحية(Abilene Christian University– ACU):

ففي خريف عام ٢٠٠٦، اجتمعت مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة(ACU) في تكساس، والتقنيين والإداريين معا لإنتاج رؤيتهم لمستقبل التعليم، وقاموا ببلورة وثيقة «ACU ٢٠١١ « لتبرز التحديات الرئيسية والفرص التي يواجهها التعليم العالي في فجر القرن الحادي والعشرين. وتضمنت

التصورات المتضمنة في الوثيقة، فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على التعليم والتعلم في عام ٢٠١١ ـ أي السنوات الخمسة القادمة ـ وما ستحمله في طياتها من آثار على مستقبل تلك المجموعة. ووصفت هذه الوثيقة التأثير المتزايد لأجهزة ووسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية المملوكة للطالب الجامعي المتصلة على الدوام بالإنترنت على التعلم.

ولقد لعبت مبادرة التعلم النقال(المحمول) في جامعة آبيلين، دوراً فعالاً في تسهيل وصول طلبتها إلى بيئة التعلم الصفي النقال طوال أيام الأسبوع دون انقطاع وبشكل متواصل على مدى الأربع والعشرين ساعة .

ولإدراك جامعة(ACU) أن أجهزة الكمبيوتر المحمولة ليست تماما الأداة المناسبة لتحقيق هذه الرؤية، كونها مكلفة، وهشة، وضخمة. ولذلك لم يكن الطلبة يحضرونها طوعا إلى الصف، كونها ثقيلة الوزن ولتصورهم بإمكانية تعرضها للتلف نتيجة الاستهلاك. ولتضع جامعة آبيلين المسيحية (Abilene Christian University) مبادرة التعلم النقال موضع التنفيذ، بدأت في تقديم أجهزة آي بود وآي فون لطلابها منذ عام ٢٠٠٨، وأتاحت لهم أخيرا اختيار أجهزة آي باد iPod ؛ وهي من الأجهزة المستخدمة في التعلم بتكنولوجيات الأجهزة المحمولة والتي تسمح للمستخدمين بتحميل الكتب المقروءة والمسموعة والصور والفيديو، ودفتر العناوين والتقويم وجهاز تخزين وقراءة الكتب الالكترونية، وتبادل الملفات والمعلومات، والتعاون في المشاريع، وتدوين المحاضرات. وتم إتاحة كل تلك التطبيقات لطالب جامعة ACU من خلال ربط أجهزة iPod بالهاتف المحمول الآيفون iPhone.

وعلاوة على ذلك، فإن الجامعة تفادت التغييرات التي كانت تقوم بها في البنية التحتية اللازمة لدعم مئات أجهزة الكمبيوتر المحمولة في بيئة الفصول الدراسية، مثل المنافذ الكهربائية، والتي اعتبرت عبئا ماليا وتقنيا، كل ذلك مهد الطريق لجامعة آبيلين المسيحية لطرح مبادرة التعلم النقال (Mobile Learning) بالجامعة، والتي بدأت تجريبياً مع دفعة طلبة ٢٠١١. ولقد كان جلياً لواضعي الوثيقة مستوى التغير الحادث في الحرم الجامعي منذ وصولهم. فلقد وفرت مبادرة التعلم النقال للطلبة طرقا جديدة للتفاعل مع زملائهم وأساتذة الجامعات، وأدوات لاستفتاء آرائهم مكنتهم على الفور من تقييم تعلمهم قياساً بأقرانهم. اضافة لما تم توفيره لهم من مدونات للمقررات الدراسية متاح وصول الطالب الجامعي لها بسهولة ويُسر وذلك بجعلها مفتوحة على الدوام مع تشبيك مستمر على الانترنت لتقديم كل ما هو جديد للطالب الجامعي لتبادل الأفكار والمعلومات.

وللمرة الأولى في حياة طلبة جامعة (ACU) المهنية الأكاديمية، سمح أساتذة الجامعة لهم بإخراج أجهزتهم النقالة واستخدامها، بدلا من مطالبتهم بوضعها بعيدا.

ولا زالت الجامعة ملتزمة في استكشاف السبل التي تمكن الكتب الرقمية من تحسين التعلم؛ لأجل توفير التسهيلات وطرائق التدريس «البيداغوجيا» من أجل إتاحة التعلم للجيل الجديد.

ومنذ ذلك الحين، بدأ أعضاء هيئة التدريس في الجامعة باستغلال وجود الهواتف المحمولة في صفوفهم بطرق إبداعية عديدة نورد أدناه بعضاً منها:

أولاً: الإنتاج التفاعلي على المسرح

فقد أقدم قسم المسرح في الجامعة على إنتاج مسرحية عطيل بشكل تفاعلي، وعلى عكس ما اعتدنا عليه في مثل هذه الحالات حيث يطالب القائمون على المسرح في بلداننا العربية بإغلاق أجهزة الهاتف المحمول، حيث طلبت هيئة التدريس من الطلبة إحضار هواتفهم المحمولة إلى مسرحية عطيل التفاعلية واستخدامها لفهم المسرحية بشكل أكبر، وإجراء حوار حي حولها فيما بينهم.

ثانياً: التعلم عن طريق المشروعات (PBL)

فقد قامت الجامعة بإصدار جريدة الطلبة بنسختها الإلكترونية على جهاز آي باد، لتتيح للطلاب التفاعل بشكل أكبر مع أقسام الجامعة، ودعم تعلمهم الذاتي وتشاركهم تعاونياً. وفي فبراير ٢٠١١ تم افتتاح استوديو التعلم في الطابق العلوي من مكتبة الجامعة في مبنى مساحته ٨,٨٠٠ قدم مربع، جامعاً استوديو التعلم باستوديوهات الإنتاج الإعلامي، ومركز المحادثة، والمجموعات الإعلامية للمكتبة

مما ساعد على دعم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على التعلم والتواصل في عالم رقمي.

ثالثاً: التعلم عن طريق استفتاءات حية حول قضايا جدلية

ويعني استخدام أعضاء هيئة التدريس أجهزة الهاتف المحمول لتسهيل الحوار مع الطلبة حول الموضوعات المثيرة للجدل بإجراء استفتاءات حية خلال الحصة الدراسية، والدخول في نقاشات حية معهم. ومما لا شك فيه، فإن التطور الكبير الذي حصل في جهاز الهاتف النقال من إمكانية ربطه مع شبكة الانترنت بصورة فاعلة، وتجاوز الكلفة الاقتصادية المرتفعة لشبكة الانترنت إضافة إلى تجاوز مشكلة القاعات المخصصة لشبكة الانترنت والأوقات المحددة لاستخدامها، كل ذلك عزز هذا التعلم.

رابعاً: التعلم القائم على التساؤل عبر أجهزة الهواتف ا لمحمو لة

حيث أن الكثير من الطلبة لا يعرفون كيف يطرحون الأسئلة، فوفرت لهم الجامعة قاعدة بيانات عبر أجهزة الهاتف المحمول يمكن الوصول إليها بسهولة لتكوين فكرة عن موضوع النقاش بدرجة عالية من الفهم لدى الجميع مما ييسر عملية التعلم.

خامساً: التعلم بطريقة الصف المقلوب أو المعكوس

هو تعلم يجيب على تساؤل يتعلق بما يجب على الطلبة القيام به_ وليس ما يجب على المعلم القيام به_ لتحقيق النتائج المطلوبة. ولقد لجأت جامعة آبيلين المسيحية إلى تقنية الصف المقلوب أو المعكوس Flipped Classroo باستخدام البودكاست حيث يمكن للطلاب الاطلاع على المحاضرة قبل موعدها في الوقت والمكان المناسبين لهم. ويتم استثمار الطلبة لوقت الحصة للتعلم النشط فيقضونه في حل المشكلات والإبداع والنقد والتحليل والتركيب في الصف بصحبة زملائهم و معلمهم .

سادساً: إعادة اختراع كتب الأحياء الدراسية

ويقوم هذا المشروع على مبدأ الكتاب التفاعلي الإلكتروني حيث تكون طريقة ترتيب المعلومات مختلفة: فهي ليست معلومات تسلسلية كما هو الحال مع الكتب المدرسية التقليدية بل تكون على شكل العقدة.

كل معلومة عبارة عن عقدة وتترابط هذه العقد مع بعضها على شكل شجرة معلوماتية (كل ورقة شجرة تشكل عقدة معلوماتية)، يستطيع الطالب استكشافها بناء على معارفه وطريقة تفكيره والمعلومات التي يخزنها مسبقا في ذاكرته، وفضوله. وتتضمن هذه العقد/ المعلومات التفاعلية: اختبارات، فيديوهات، نصوص، مقابلات مع الخبراء، فلاش تفاعلي، وكل ذلك باستخدام تطبيقات على الكمبيوترات اللوحية.

ولقد قررت الجامعة استحداث خدمة الهواتف المحمولة (الآي فون) مع تطبيقات البلاك بورد بالجامعة والذي مكن طلبة الجامعة من التعامل الافتراضي مع المواد الدراسية الخاصة بهم أينما وجدوا، ومكن كذلك الأساتذة من إعادة التفكير في ممارساتهم التعليمية.

ومن الواضح أن الطالب الجامعي يتمتع نتيجة تطبيق تكنولوجيات الأجهزة المحمولة داخل الصفوف الدراسية بمزيد من الحرية في ممارسته لعملية التعلم. ولكن في المقابل، أشارت بعض الدراسات إلى الجانب السلبي المصاحب للأجهزة النقّالة، المتمثل في الهدر في الوقت الكبير الذي يمضيه المتعلم أمام الشاشة، وصعوبة مراقبة المتعلمين أثناء التعلم، واحتمال تشتت أفكار المتعلمين وتناقص التركيز لديهم. ومن الآراء المعارضة لاستخدام التعلم النقال، دراسة أكدت على تعرض الطالب الجامعي لخطر الإدمان وشعوره بالإجهاد والإعياء نتيجة للهواتف المحمولة، وآثاره السلبية على أداءه الأكاديمي وشعوره بعدم الرضا عن الحياة.

وعلى الرغم مما خرجت به تلك الدراسات من نتائج تُعارض فيه التطبيق داخل غرفة الصف للتكنولوجيات المحمولة، إلا أننا نسلم بأهميتها في توفير استمرارية التعلم للطالب أثناء تحركه عبر المراحل التعليمية المختلفة وخاصة حين لا تتوفر له فرص التعليم التقليدية.

ومن هنا، فإنه يتعين على مسؤولي التعليم أن يُعيدوا النظر في السياسات النافذة بغية إعمال الفرص التي تُتيحها تكنولوجيا الأجهزة المحمولة، فعلى مر الزمان ستحل التكنولوجيا الشخصية محل نماذج التعليم القائمة على أساس «المقاس الواحد الصالح للجميع»، بدلاً عن حظرها أو إهمالها في نظم التعليم النظامي حيث يُمثل ذلك فرصة ضائعة.

خلال لقاء رؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاصة .. الأمين العام:

ضرورة تطوير البرامج الأكاديمية بما يلبي متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية

في إطار المتابعات والتواصل المستمر مع مؤسسات التعليم العالي، التقت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي برؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الاجتماع الدوري الخامس، برئاسة الدكتور عبدالغني علي الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي، حيث تم تسليط الضوء على عدد من المحاور الهامة التي تصب في أولويات التعليم العالي وتسهم في تحسين عمل مؤسسات التعليم العالي والارتقاء بأدائها.

وقد تمت خلال الاجتماع مناقشة محور الخريجين ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال تتبع حركة الخريجين المستوفين للمهارات المطلوبة من سوق العمل، وتعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال، وقيام هذه المؤسسات بالدراسات المستمرة لاحتياجات سوق العمل، والسعي إلى تطوير مناهجها الدراسية ومشاريع الطلبة، وتقديم برامج أكاديمية تواكب متطلبات سوق العمل، وخاصة للتخصصات غير المشبعة فيه كالتخصصات العلمية والهندسية وتقنية المعلومات.

وتناول الاجتماع أحد الأهداف المهمة في الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، والمتمثل في تطبيق الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي لما له من أثر بالغ في توفير تعليم عالٍ ذي جودة عالية، والتوظيف في سوق العمل العالمي، والتطوير المهني والمؤسسي، ورفع مستوى الأداء في المؤسسات التعليمية، وبناء الثقة لدى الطلبة وأولياء الأمور وأصحاب العلاقة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

كما تمت مناقشة محور البحث العلمي، وخاصةما يتعلق بالائحة البحث العلمي، وآلية الصرف عليه، تحقيقاً لما ورد في الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي من توجهات ذات أولية تمثلت في حوكمة البحث العلمي و تنفيذه بالشكل الذي يؤدي إلى إنتاج بحوث ذات قيمة مضافة، و يسهم بشكل مؤثر في عجلة النمو الاقتصادي من خلال سد الفجوة بين التعليم العالي و قطاع الصناعة والأعمال، حيث ألزم مجلس التعليم العالي مؤسسات التعليم العالي بتخصيص ٣٪ من إيراداتهم السنوية على البحث العلمي، و ٢٪ على تمهين أعضاء هيئة التدريس العاملين لديهم.

وبحث الاجتماع دور مؤسسات التعليم العالي في تحسين البيئة الجامعية لخدمة المسيرة العلمية، و ذلك من خلال تطوير البنية التحتية من مختبرات وورش فنية و قاعات دراسية ومكتبة وغيرها من المرافق الأكاديمية و الإدارية والخدمية، ومدى تنفيذ هذه المؤسسات للائحة المنشآت و المرافق الرياضية الصادرة عن مجلس التعليم العالي وذلك لأهميتها باعتبارها من المستلزمات الأساسية للبنى التحتية لمؤسسات التعليم العالي لما لها من أهمية في تنمية القابليات الذهنية والبدنية لأعضاء الهيئتين الأكاديمية و الإدارية، و الطلبة على حد سواء، و بما يعكس أثر مزاولة النشاط الرياضي على أدائهم و تقدمهم العلمي.

في اجتماع اللجنة التنسيقية لممثلي القطاعين: جهود مشتركة للربط بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

عقدت اللجنة التنسيقية لقطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال اجتماعها الدوري في مقر الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم، بحضور الدكتور عبدالغني علي الشويخ الأمين العام لمجلس التعليم العالي، والأستاذ أسامة عبدالله العبسي الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، والدكتورة مريم الجلاهمة الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، والأستاذ إبراهيم الكوهجي مستشار تطوير الأعمال بفندق كراون بلازا، والأستاذ أسامة الخاجة رئيس جمعية ابتكار، والأستاذ عدنان آل محمود مدير دائرة تقنية المعلومات والمعرفة بشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، والأستاذ دعيج الرميحي مدير أول بمجمع البحرين ستي سنتر، والدكتور عمر العبيدلي مدير برنامج الدراسات الدولية والجغرافيا السياسية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، والأستاذة سامية صالح مدير إدارة الموارد البشرية بشركة البحرين الوطنية القابضة، والأستاذة فتوح الزياني مستشار التأمين.

وخلال الاجتماع، عرض الأمين العام لمجلس التعليم العالي مهام ومسئوليات اللجنة وآلية عملها خلال الفترة الراهنة، حيث تم الربط بين مهام اللجنة وما ورد من توجهات في الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠١٤-٢٠٢٤، والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، والخطط التشغيلية المرتبطة بكلا الخطتين، وعلاقة ذلك كله بمهام ومسئوليات مجلس التعليم العالي. كما تم استعراض ما تحقق من توصيات ومقترحات اللجنة خلال اجتماعاتها السابقة، إذ تطرق النقاش إلى المشروع الوطني للتدريب الجامعي، بهدف التكامل بين الدراسة الجامعية والتدريب العملي الميداني للطلبة، وما قدمته القطاعات الحكومية والخاصة من تعاون في هذا المجال، وانعكاس ذلك على مستوى الطلبة الخريجين.

وتمت كذلك مناقشة العديد من القضايا المتصلة بقطاع التعليم العالي ودوره في تلبية الاحتياجات الوطنية للمملكة، ونسبة التوظيف مقارنة بحجم الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى ما تطرحه هذه المؤسسات من برامج وتخصصات ومدى حاجة أو تشبع سوق العمل منها، فضلا عن مناقشة التغيرات التي طرأت على متطلبات سوق العمل، وضرورة مواكبة مؤسسات التعليم العالي لتلك التغيرات، وبحث احتياجات سوق العمل من القوى العاملة والمهارات التي يجب توافرها في الخريجين، من جانبه، وتناول الأستاذ أسامة عبدالله العبسي الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل مذكرة التفاهم التي تمت بين الهيئة والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، وضرورة تفعيل التعاون البحثي بين المؤسستين فيما يختص بدراسة اتجاهات خريجي مؤسسات التعليم العالي، ومتابعة تطورهم في سوق العمل، خاصة وأن الهيئة لديها كافة البيانات والمعلومات التي تحتاج إلى تحليل احصائي للخروج بمؤشرات، وبالتالي تقديم توصيات ومقترحات، وعلى هامش هذا الموضوع تطرق النقاش بين أعضاء اللجنة إلى الواقع والمأمول بشأن العلاقة بين قطاع التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، والاتجاهات السائدة لدى القطاع الخاص نحو توظيف العمالة الوطنية.

الأمين العام للتعليم العالي يستقبل وفد جامعة برونيل ويؤكد على بناء شراكات مع الجامعات الدولية المرموقة

استقبل الأمين العام لمجلس التعليم العالي الدكتور عبد الغني علي الشويخ، بمكتبه وفدًا من جامعة برونيل البريطانية يتقدمهم نائب رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور أندرو جورج، وذلك بحضور رئيس مجلس أمناء الجامعة الاهلية الأستاذ الدكتور عبدالله يوسف الحواج، ورئيس الجامعة الأستاذ الدكتور منصور أحمد العالي، ومدير إدارة البحث العلمي بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي الدكتورة فرزانة عبدالله المراغي.

وأشاد الشويخ بالتعاون القائم بين جامعة برونيل والجامعة الأهلية لتقديم برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال، مؤكدًا تشجيع مجلس التعليم العالي لبناء الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي المحلية ونظيراتها على المستوى الدولي، للارتقاء بهذا القطاع التعليمي الحيوي على الصعيدين الأكاديمي والبحثي، تحقيقًا لأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، وبما يسهم في جعل البحرين مركزًا إقليميًا للتعليم العالي.

وأكد الأمين العام لمجلس التعليم العالي أن الأمانة العامة تقدم كل الدعم والمساندة لمؤسسات التعليم العالي، للنهوض بأدائها على كافة الأصعدة، ورفع مستوى سمعتها التعليمية.

في تعميم إلى مؤسسات التعليم العالي

الالتزام بسقف القبول وعدم تسجيل طلبة في برامج أكاديمية موقوفة

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي تعميمًا إلى رؤساء مؤسسات التعليم العالي بشأن سقف القبول السنوي للطلبة، جاء فيه أنه استنادًا إلى قرارات مجلس التعليم العالي بخصوص البرامج الأكاديمية المقدمة في مؤسسات التعليم العالي المرخصة، تفتح المؤسسة باب القبول للطلبة الجدد فقط للبرامج المرخص لها وغير الموقوفة، بعد ورود خطاب الأمانة العامة المتضمن تحديد سقف القبول واشتراطاته للمؤسسة.

كما يجب على مؤسسات التعليم العالي الالتزام بسقف القبول الذي يتم تحديده من قبل الأمانة العامة سنويًا، على أن يكون عدد الطلبة المقبولين بالبرامج التي يتم إعادة فتحها، أو البرامج المستحدثة، بقرارات مجلس التعليم العالي، ضمن حدود سقف القبول السنوي المقرر لكل مؤسسة، مع الالتزام بعدم تسجيل طلبة في أي برنامج أكاديمي موقوف بقرار من المجلس، حيث أن أي تسجيل من هذا القبيل يُعد غير قانوني ولا يُعتد به، ولا يتم التصديق عليه من قبل الإدارة المختصة.

الدكتور عبد الغني علي الشويخ
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

الاعتماد الأكاديمي فرصة للتميز

تستعد الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، خلال العام الأكاديمي الجديد ٢٠١٨ / ٢٠١٩، لتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، بالتنسيق والتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، حيث يستمر العمل في فحص عدد من مؤسسات التعليم العالي العاملة في مملكة البحرين، تمهيدًا لمنحها الاعتماد الأكاديمي المؤسسي في الفترة القادمة، في حال استيفائها المعايير المطلوبة، وفقًا للجدول الزمني المعتمد لفحص جميع هذه المؤسسات.

ويعد مشروع الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، نقلة نوعية، لما يتميز به من الحداثة والمرونة، حيث تم إعداده بعد الاطلاع على العديد من التجارب العالمية، وتغطي معاييره جوانب أساسية ومتنوعة في عمل مؤسسات التعليم العالي، مثل الحوكمة، والاستراتيجية، والإدارة المالية، والتنظيم الأكاديمي والإداري، والتعليم والتعلم، والتقييم والبحث العلمي، والمنح الأكاديمية، والابتكار، وقبول الطلبة والخدمات المساندة، والمباني والمرافق، والتحسين المستمر، وغير ذلك.

وقد شجع هذا المشروع المهم مؤسسات التعليم العالي على السعي نحو تحقيق التميز في عملها، والقيام بتحسينات جوهرية في السياسات والخطط والعملية التعليمية، وكافة الجوانب المتصلة بالعمل الأكاديمي والبحثي، وذلك من خلال استمرارية التأكد من تحقيق معايير الاعتماد من جانب المؤسسة نفسها، ومن خلال عمليات المتابعة المستمرة من قبل الأمانة العامة، وسيكون لهذا المشروع أثر إيجابي ملموس على عمل مؤسسات التعليم العالي، وزيادة الثقة فيها من جانب الطلبة وأولياء الأمور، محليًا وإقليميًا عند حصولها على الاعتماد، فضلًا عن أن الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد تكون فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة في سوق العمل أكبر من غيرهم، كما يعود هذا المشروع على المؤسسة المعتمدة بالخير، من حيث توفير تعليم عالٍ ذو جودة عالية، وبالتالي الاعتراف بها من خارج مملكة البحرين، مما سيعود بالنفع عليها من خلال استقطاب أكبر عدد من الطلبة من داخل المملكة وخارجها.